



مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية

مذكرة عن المفاهيم

ماكس مانديز - بارا (تحرير)
مايو 2020م

التقدير

صممت هذه المذكرات لمساعدة المشاركين في التفاوض وتنفيذ سياسات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية في برامج بناء القدرات عبر الانترنت التي تم تنظيمها واعدادها بشكل مشترك بين معهد التنمية الخارجية ODI، ومفوضية الاتحاد الأفريقي AUC، من قبل المدربين المعنيين الذين سيشاركون في الحدث. وقد أشرف على تحريرها وجمع معلوماتها السيد/ ماكس مانديز بارا. ونقدر الدعم الذي تلقيناه من وزارة التنمية الدولية DFID. إن الآراء الواردة في هذه المذكرة تُعبر عن أفكار المؤلفين، ومن ثم لا تعكس آراء مفوضية اتحاد الأفريقي و لا آراء وزارة التنمية الدولية أو معهد التنمية الخارجية.

محتويات:

- 3.1 ما المقصود بالاستثمار؟.....9
- 3.2 الأثر الاقتصادي للاستثمار.....10
- 3.3 كيف يتناسب التكامل الإقليمي.....12
- المراجع.....12
- ملحق: استثمار الأجنبي المباشر والوافد والتنمية الاقتصادية.....13
- 4.1 استثمار فيما بين البلدان الإفريقية – ما هي النسبة الموجودة؟.....15
- 4.2 استثمار جنوب – وجنوب، مقابل استثمار شمال - وجنوب.....16
- 4.3 اعتبارات الاستثمار داخل أفريقيا والاقتصاد المحلي.....18
- المراجع18
- 5.1 عالمية اتفاقيات الاستثمار الدولي.....19
- 5.2 الجيل القديم لاتفاقية الاستثمار الدولية : هيكل واعتبارات.....20
- 5.3 الهندسة الحديثة لاتفاقية الاستثمار الدولية.....20
- 5.4 اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف.....21
- 5.5 برتوكول الاستثمار في المنطقة التجارية الحرة الإفريقية ومعاهدات الاستثمار الثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي21
- 6.1 خلفية لقانون الاستثمار لعموم أفريقيا وبرتوكول الاستثمار الأفريقي للتجارة الحرة القارية.....22
- 6.2 سياق بروتوكول الاستثمار: إعادة التوازن لنظام الاستثمار.....22
- 6.3 مدونة الاستثمار لعموم أفريقيا: نموذج لإعادة موازنة نظام الاستثمار في أفريقيا.....24
- 6.4 من قانون الاستثمار لعموم أفريقيا إلى بروتوكول الاستثمار.....25
- المراجع26
- 7.1 الأمور المتعلقة بتسوية النزاعات بين المستثمرين والدول.....27
- 7.2 أساليب حديثة لتسوية النزاعات بين المستثمر والدولة.....28
- 8.1 ما هي ترويج وتيسير الاستثمارتين؟.....33
- 8.2 ما المقصود بتيسير الاستثمارية من أجل التنمية المستدامة؟.....33
- 8.3 أدوات وطنية، إقليمية أو قارية أو دولية.....34
- 8.4 استخدام الاتفاقيات الدولية لتشجيع وتسهيل الاستثمار المستدامة.....35
- 8.5 النموذج البرازيلي – عن طريق استخدام اتفاقيات الاستثمار الدولية لتعزيز التعاون الاستثماري وتيسيره.....36
- 8.6 منظمة التجارة العالمية - مناقشات منظمة حول تيسير الاستثمار.....36
- 8.7 الخلاصة: كيف ينبغي على الحكومات معالجة هذه القضايا المعقدة؟.....37
- المراجع.....37
- 9.1 لماذا الإصلاحات؟.....39
- 9.2 خيارات التعامل مع المعاهدات.....39
- 9.3 كيف تحاول البلدان حاليًا معالجة هذه الأحكام في المعاهدات الحديثة؟.....40

40القضايا الشاملة العامة
44تسوية المنازعات
45كيف يجب أن تفكر البلاد فيما هو مطلوب / مرغوب؟
46المراجع

إختصارات:

منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية	AFCFTA
مصرف التنمية الاجتماعية	AFDB
تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا	ARIA
الاتحاد الإفريقي	AU
مفوضية الاتحاد الإفريقي	AUC
معاهدة الاستثمار الثنائية	BIT
مركز كولومبيا للإستثمار المستدامة	CCSI
اتفاقية تعاون وتيسير الاستثمار	CFIA
مؤتمر وزراء الأفارقة المسؤولين عن التكامل السوق المشتركة	COMAI
السوق المشترك لشرق وجنوب أفريقيا	COMESA
مسح الاستثمار المنسق المباشر	CDIS
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	ECA
اتفاقية الاقتصادية المشتركة	EPA
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
المعاملة العادلة المنصفة	FET
اتفاقية تجارة الحرة	FTA
الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	GATS
سلسلة القيمة العالمية	GVC
اتفاقية استثمار الدولية	IIA
المعهد الدولي للتنمية المستدامة	IISD
صندوق النقد الدولي	IMF
تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة	ISDS
عمليات الدمج والاستحواذ	M & A
دول أولى بالرعاية	MFN

اتفاقية استثمار متعدد الأطراف	MIA
شركة متعددة الجنسيات	MNC
معهد التنمية الخارجية	ODI
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
مدونة الاستثمار لعموم أفريقيا	PAIC
المنظمة الانمائية لجنوب أفريقيا	SADC
أهداف التنمية المستدامة	SDG
معاهدة/ اتفاق مع أحكام الاستثمار	TIP
المملكة المتحدة	UK
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	UNCITRAL
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للتجارة وحقوق الإنسان	UNGPS
الولايات المتحدة الأمريكية	US
اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا	USMCA

تهدف منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية إلى رفع مستوى (زيادة) التجارة بين البلدان الأفريقية وتحويل الاقتصاديات في القارة . هذه هي الأهداف حاسمة التي تم تحديدها في أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ، وهي تهدف إلى تقليص الاعتماد الخارجي على صادرات وزيادة القيمة المضافة على السلع في القارة.

تنطلق المرحلة الأولى من برنامج منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية، بدءاً من يناير 2021م، مع تقليل تدريجياً الحواجز التجارية بين الأعضاء. على من أنها لن تعالج الحواجز المادية والبنية التحتية التي تحد التجارة بين البلدان الأفريقية، أو الحواجز المؤسسية والقانونية، إن منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية تخلق فرصاً للعمل نحو التعامل معها.

تهدف منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية في مرحلتها الثانية ، نحو تعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية من خلال التفاوض على الأحكام بهدف إزدياد(زيادة) الاستثمار الثنائي .تحقيق جدول أعمال 2063 يتطلب إلى تصميم وتنفيذ أدوات يمكنها ، بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية ، أن تساهم أيضاً في تطوير القدرات الإنتاجية في جميع أنحاء القارة .وبهذا المعنى ، ستساهم إلى زيادة الاستثمار عبر أفريقيا جنبا بجنب مع تحويل الاقتصادات وزيادة التدفقات التجارية الثنائية.

معظم دول أفريقية لها مفاوضات ومعاهدات الاستثمار الثنائية فيما بينها بالإضافة إلى الدول غير الأفريقية .عموماً، هذه التحركات تهدف نحو تحرير التدفقات وإزالة قيود الاستثمار بين الدول ؛ وتوفير مساحة أو إجراء (فرصة) لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار التي قد تنشأ بين الكيانات في البلدان المتعاهدة . وبهذا المعنى ، تظهر المعاملة غير التمييزية بين الشركاء بخصوص المستثمرين المحليين وحماية الامتيازات وحقوق الملكية في البلد المتعاهد تبدو أحكاماً جوهرياً في هذه الأنواع من الاتفاقات أو المعاهدات.

ومع ذلك ، فإن الاستثمار له آثار تتجاوز وتسطح الأعمال التجارية الخاصة والعلاقات التجارية .لها آثار كبيرة في الأبعاد الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان الأوسع نطاقاً .لا تحقق الاستثمارات أرباحاً لمساهمتها فحسب ، بل تؤثر أيضاً في العديد من النواحي على حياة الناس في البلد المضيف .توجد مسؤولية على المستثمر التي تتجاوز الحدود القانونية للاستثمار بمعنى أنه يطلب إجراءات لتخفيف من أي تأثير سلبي.

من خلال تصميمها، لم تتمكن معاهدات الاستثمار الثنائية، معالجة هذه القضايا، وفي كثير من الحالات أساءت بالفعل سياسات الحكومة في هذه المجالات. لقد أدت الأحكام المتعلقة بحماية الاستثمار إلى تعقيد تنفيذ السياسات في دائرة واسعة من المجالات كلما تأثرت أرباح المستثمرين أو استثماراتهم.

علاوة على ذلك ، فإن (المؤشرات) أو الأدلة على فعالية معاهدات الاستثمار الثنائية التقليدية من حيث زيادة الاستثمار هي بشكل خاص ضعيفة. تبدو أن الأحكام غير التحيزية (التمييزية) غير كافية من حيث جذب/ جلب الاستثمار اللازم لتطوير القدرات الإنتاجية. وبهذا المعنى ، ينبغي أن يكون تيسير الاستثمار جزءًا من استراتيجية رفع مستويات الاستثمار.

هذا يشير إلى أن اتفاقية الاستثمار الحديثة والفعالة يجب أن تنص على توزيع الحقوق المتوازنة والمسؤوليات بين الجهات المختصة . المستثمرون بحاجة إلى ضمانات وأمنيات لضمان استثماراتهم وأنه سوف يعاملون معاملة منصفة بينهم وبين منافسيهم المحليين . كما أنهم مسؤولون على ممارسة أعمالهم التجارية في البلد المضيف بطريقة محترمة شرعيا ، وكذلك القيام بدورهم في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.

وعلى الحكومات ، من ناحية أخرى ، الالتزام بتوفير الرفاه الاجتماعي للمجتمع بأجمعه . يجب ألا تمنع اتفاقيات الاستثمار المبرمة ، الحكومات من تنفيذ سياساتها كلما كان لديها هدف حقيقي مطلقا. بالإضافة إلى ذلك ، تتحمل الحكومات المسؤولية عن خلق وإيجاد جو لتسهيل الاستثمار ، وجعل كل المتطلبات واضحة وشفافة.

تهدف مفاوضات الاستثمار في مرحلتها الثانية إلى جمع هذه العناصر معًا على شأن خلق بيئة مشتركة في القارة لتدفقات الاستثمار بين البلدان الأفريقية ، لتسهيل ذلك وحمايتها دون التخلي عن مساحة سياسية أوسع نطاق. وكما تهدف المرحلة أيضًا إلى إنشاء منصة مشتركة للمفاوضات حول الاستثمار التي تمكن للبلدان الأفريقية القيام بها مع دول الثالثة والغرض هو أن هذه المفاوضات تسهم إلى جهود القارة وليس تقويضها.

الهدف الأسمى من هذه المذكرة هو تسهيل ومساعدة المفاوضين في كل دولة أفريقية تتجاوز صعوبة موضوعات المفاوضات التي في قيد/ تحت المناقشة. تهدف إلى توفير بعض المعلومات الأساسية / المبدئية والمفاهيم والمناقشات ومراجع إضافية للمساهمة في فهم وتكوين موقف التفاوضي في كل بلد. لا تهدف المعلومات توجيه المفاوضات إلى نتيجة معينة ، بل لتوضيح الخيارات المتاحة.

تبدأ المقطوعات بمناقشة تعريفات بسيطة للاستثمار وأثارها الاقتصادية ، المقدمة من قبل السيد/ديرك وليام تي فلدي من معهد التنمية الخارجية. يجب أن يوفر هذا القسم رؤى للمفاوضين وفي كيفية التي يؤثر الاستثمار التحول الاقتصادي في بلادهم.

السيد/ تيبيري موتومبو يسلط الضوء على بنية معاهدات الاستثمار الثنائية بهدف شرح كيفية هيكلة المنطقة التجارية الحرة لقارة أفريقية ، وكذلك مناقشة الأحكام الموضوعية. هذه سوف توفر النظرة الأولية على المكونات الرئيسية المنضوية تحتها المنطقة التجارية الحرة لقارة أفريقية.

تقدم السيدة جيمي ماك لود لمحة عامة عن قانون الاستثمار الأفريقي وعلاقته بمفاوضات المرحلة الثانية الحالية لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية ، الخاصة بمشروع بروتوكول الاستثمار.

السيدة/ سارة بروين من المعهد الدولي للتنمية المستدامة تناقش الحماية الاستثمارية وتسوية النزاعات. هذا القسم يصف نطاق وحدود الأحكام المختلفة التي تهدف إلى حماية الاستثمار وكذلك حل الخلافات. وهي تشمل آليات حل النزاعات بين الدولة - والدولة وبين المستثمر - والدولة.

السيد/ بروك غوفن من مركز كولومبيا للاستثمار المستدامة يتطرق حول ترويج الاستثمار وتيسيره ، من خلال تقديم أحكام موضوعية لجذب الاستثمار وتيسيره .وفي قسم آخر، تناقش الأحكام الحديثة في معاهدات الاستثمار الثنائية المرتبطة بالنتائج الاجتماعية والبيئية والعمالية والصحية.

وأخيرًا ، السيد/ ستيفن جيلب من معهد التنمية الخارجية يشرح خصائص الاستثمار الرئيسية في أفريقيا ، ويسلط الضوء على الاختلافات الموجودة بين الاستثمارات داخل وخارج القارة .على وجه الخصوص ، تهدف هذه المناقشة إظهار الكيفية من خلالها يساهم كلا النوعين من الاستثمار في التحول الاقتصادي.

2. التعريف بالمؤلفين

السيدة/ سارة بروين؛ هي مستشارة في قانون الاستثمار الدولي لدى المعهد الدولي للتنمية المستدامة. تعطي وتقدم خدماتها الشورية لحكومات البلدان النامية والهيئات الإقليمية بشأن القوانين والسياسات والعقود والمعاهدات المتعلقة بالاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وتقيم في كيغالي عاصمة رواندا ، حيث عملت لمدة عامين كمستشارة قانونية لوزارة التجارة والصناعة الرواندية. كما عملت أيضًا كمستشارة قانونية ضمنية داخل وزارة التجارة والصناعة ساموية ، كذلك كمستشارة في استشارية التنمية الدولية كمتخصصة في القانون والعدالة وإصلاحات مناخ الاستثمار. بدأت سارة حياتها المهنية كمحقة في تطبيق قانون المنافسة في هيئة المنافسة وحماية المستهلك الأسترالي. حصلت على درجة البكالوريوس في القانون وحاملة دبلوم علي في الممارسة القانونية في الجامعة الوطنية الأسترالية وماجستير في العلوم الاجتماعية في التنمية الدولية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. تم قبولها لممارسة القانون في أستراليا.

السيدة/ بروك غوفين؛ باحثة قانونية بمركز كولومبيا للاستثمار المستدامة. عملها مركزة على تحليل العقود ، والأطر المحلية والترتيبات القانونية الدولية التي تحكم الاستثمارات عبر الحدود وتأثيرات المتضمنة عن الأهداف التنمية المستدامة. هي تُحدِّث وتنشر وتدرس باستمرار في المسائل المتعلقة بالاستثمار الدولي المستدامة وقانون الاستثمار. قبل انضمامها إلى مركز كولومبيا للاستثمار المستدامة عام 2016 ، قضت سبع سنوات وهي تعمل كمحامية مالية متخصصة في المعاملات عبر الحدود ، وكان آخرها في مؤسسة هوجان لوفيلز الأمريكية ، وخلال عام 2011 اشتغلت في مشروع كبار المحامين الدوليين بصفتها مستشارة قانونية مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية الليبرية. تحمل الماجستير في القانون في كلية الحقوق بجامعة نيويورك ، حيث كانت باحثة في حقوق الإنسان ، وتمحل شهادة دكتوراه في القانون (بامتياز) وماجستير في الشؤون العامة الدولية في جامعة ويسكونسن وبكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة شمال الشرقي. تم قبولها في نقابة المحامين في نيويورك.

السيد/ ستيفن جيلب ؛ زميل رئيسي لأبحاث وقائد عملية تطوير القطاع الخاص في معهد التنمية الخارجية. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، وأجرى العديد من الأبحاث والتحليلات السياسية في جنوب أفريقيا لمدة ثلاثين عامًا ، كمستشار لرئيس تامبو مبيكي ، بالخزانة الوطنية والأقسام الحكومية الأخرى النامية والاقتصاد الكلي والإنفاق العام ، وعن الاستثمار الدولي وسياسة إفريقيا. اشتغل في بنك التنمية لجنوب أفريقيا ، وأنشأ معهدًا مستقلًا لبحوث السياسات في جوهانسبرغ. قام بتدريس الاقتصاد في الدراسات العليا والعلوم السياسية ودراسات التنمية في جنوب إفريقيا وكندا والولايات المتحدة وسويسرا ، ومستشار البنك الدولي والوكالات الوطنية المتحدة والحكومات في أفريقيا وآسيا. كما كان مستشارًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن تقرير الاستثمار العالمي لسنوات عديدة. وقد كتب بشكل مكثف ومستفيض عن الاقتصاد العام ، والاستثمار

الأجنبي المباشر ، والاقتصاد السياسي في جنوب أفريقيا ، وعن الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة في أفريقيا وآسيا.

انضبط عمله من خلال اهتمامه الطويل الأمد باستراتيجية الأعمال وعمليات اتخاذ القرار ، وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية الواسعة. ويركز بحثه الحالي على استراتيجية الشراكة والعمل الجماعي في سلاسل القيمة ؛ عن الهجرة وتدفقات الموارد الاقتصادية ؛ وعن تجديد الاقتصاد السياسي ؛ وعن تنمية المشاريع والمهارات والتكنولوجيا في البلدان المتدنية الدخل.

السيد/ جيمي ماكلويد؛ خبير سياسة التجارة لمركز السياسي للتجارة الأفريقية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا – إثيوبيا كعضو إيكواس الفني لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية منذ عام 2016. وقد أشرف على كتابة أكثر من عشر أوراق فنية وتقريرين رئيسيين لمجموعة الاقتصاد دول شرق وغرب أفريقيا بخصوص دعم مفاوضات منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية بالإضافة إلى التحرير المشترك على ورقة "التجارة الشاملة في أفريقيا: المنطقة التجارية الحرة لقارة أفريقية" - الكتاب الأول – عمل طويل متضمن التحليل لمنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقية.

قام باستشارات على نطاق واسع عن السياسة والمفاوضات التجارية ، بما في ذلك البنك الدولي والمفوضية الأوروبية و بي إف إيه الدولية (Global BFA) والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية ، وقد كان اقتصادياً تجارياً في وزارة التجارة والصناعة الغانية. هو حاصل على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية في مجال الاقتصاد التنموية في جامعة أكسفورد ، حيث كان باحثاً في شركة سنيل.

السيد/ تييري موتومبو ؛ حاصل على ماجستير في القانون الاقتصادي والاقتصاد والتنمية. بدأ حياته المهنية كمحامي عام 1988. قبل انضمامه إلى السوق المشترك لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في عام 2007 ، اشتغل كممدق حكومي ومديرًا لترويج الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة 15 عامًا. وعمل كمستشار مع العديد من الوكالات الدولية وبنوك التنمية بقدرات مختلفة ، بما في ذلك قواعد الاستثمار الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع المستدامة والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في إفريقيا. وقد عمل رئيسًا ومتحدث الرئيس في المؤتمرات الدولية ومساهم في تدريب خبراء الاستثمار على نظم الاستثمار الدولية والاستثمار المسؤول في الزراعة. يقود السيد تييري حاليًا تطوير سلاسل القيمة في إطار برنامج التنافسية الإقليمية للمؤسسات والوصول إلى برامج الأسواق. وممثل الأسواق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ، ومجموعة شرق أفريقيا ولجنة مفوضية محيط الهندي لأفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي – قاعدة الاتحاد الأوروبي القطاع التنموي الخاص منذ عام 2017.

السيد/ديرك ويليم تي فيلدي ، زميل رئيس الأبحاث ومدير التنمية الاقتصادية الدولية بمعهد التنمية الخارجية. يدير برنامج التحول الاقتصادي ورائد البحوث في برنامج البحوث DFID-ESRC التنموي. قد قام بكتابة وتحرير عشرات الكتب و 30 مقالة تمت مراجعتها من قبل النظراء و 40 فصلاً وكتبًا تتعلق بشكل رئيسي بالاستثمار والتجارة والتحول الاقتصادي. وقد نشرت أبحاثه من قبل إذاعة بي بي سي ، وقناة الصين اليومي، الإقتصادي، قناة فاينانشيال تايمز ، صحيفة الغاديان ،

الصحف الآسيوية والأفريقية والتلفزيون. وقد قدم مشورته للوكالات المانحة بما في ذلك (وزارة التنمية الدولية ، ووكالة سييدا ، ووزارة الخارجية الهولندية) ، وكلا مجلسي برلمان المملكة المتحدة ووزراء الحكومة ، ووزراء البلدان النامية والهيئات المتعددة الأطراف (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة). وهو عضو في اتفاقيات الاستثمار التنموية بمجموعة التجارة الاستشارية الاستراتيجية بالمملكة المتحدة ، ويقود مشروعًا لبناء القدرات التجارية في بنجلاديش وقد اقترح على مفاوضات التنمية بين المملكة المتحدة – وأفريقيا. وحامل دكتوراه في الاقتصاد من كلية بيركبيك ، في جامعة لندن.

السيد/ ماكس منديز - بارا ، زميل أبحاث في معهد التنمية الخارجية وخبير اقتصادي بأكثر من 20 عامًا في تحليل سياسة التجارة والاستثمار في البلدان النامية. كان مسؤولًا تجاريًا في وزارة الزراعة في الأرجنتين حيث كان يقدم الخدمات التحليلية في المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية. كما عمل في بنك التنمية بين الأمريكتين (الولايات المتحدة الأمريكية والأميركا اللاتينية) في تحليل التأثير التفاوضية المتعددة الأطراف الثنائية . لديه معرفة واسعة بمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الثنائية التي تشمل البلدان المتقدمة والنامية ، قدم البحوث والدعم التحليلي في مراجعة منتصف المدة للاتحاد الأوروبي **GSP** ، بما في ذلك تقييم استخدام الأفضليات من قبل المستفيدين. وقد اشتغل في العديد من المهام التي تنطوي على تقييم تأثير سياسات التجارة والاستثمار على النمو الاقتصادي في أفريقيا. وكما شارك مؤخرًا في تقييم قدرات تنفيذ منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا في غانا بالإضافة إلى تقييم فرص الاستثمار والحواجز في نيجيريا .. وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ساسكس.

3. الاستثمار: التعريفات والآثار الاقتصادية

السيد/ دريك وليام تي فيلدي

تتناول المذكرة تعريفات الاستثمارية واسعة الاستخدام في مفاوضات الاستثمار وتقدم المناقشة العامة للآثار الاقتصادية والاستثمارية الرئيسية.

3.1 : ما هو الاستثمار؟

الاستثمار غالبًا ما يشير إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الحسابات القومية ، ولكن في سياق اتفاقيات التجارة والاستثمار الذي يرمي إلى الاستثمار الأجنبي (المباشر) ، وهي عبارة عن فئة (مجموعة) في ميزان مدفوعات الدولة (النموذج/ الخانة 3.1). يختلف الاستثمار عن التعاقدات الأخرى عبر الحدود مثل سلاسل القيمة العالمية ، حيث يقوم المشتري بتقديم الطلبات مع الشركات الصانعة (غالبًا) دون الاستثمار فيها.

قد تشمل اتفاقيات الاستثمار الدولية فصل منفصل أو جزء من الخدمات ، كأحد وسائل التوريد . وتعريف الاستثمار بهذا المفهوم مهم لأنه يحدد نطاقها . والسؤال الأساسي عند تحديد مفهوم الاستثمار هو ما إذا كان ينبغي ضم الاستثمار بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر ، مثل هذه الحوافز الاستثمارية المالية ، هي معا ضمن مكونات الأسهم والديون ، وتدفقات رأس المال الأخرى وأصول الاستثمارية المختلفة ، سواء المادية منها وغير المادية ، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.

إذا كان التعريف إجمالي ، والأحكام المتعلقة بالمعاملة الوطنية عامة وملزمة ، فقد يعني هذا أن الحماية تغطي إصدارات السندات السيادية وما يسمى بصناديق الانتهاك . من المهم تقييم ما إذا كان هذا هو المقصود ، خاصة في أوقات الأزمات.

الخانة 3.1: ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟

"الاستثمار المباشر: نوع من الاستثمار عبر الحدود يقوم به مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر المباشر) بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) أي مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر. حافظ المستثمر المباشر علاقة استراتيجية طويلة الأمد مع مؤسسة الاستثمار المباشر لضمان درجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر المباشر في إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر. وتتجلى "المصلحة الدائمة" عندما يمتلك المستثمر المباشر 10٪ على الأقل من القوة التصويتية للمؤسسة الاستثمارية المباشرة. وقد يسمح الاستثمار المباشر للمستثمر المباشر أ

ن يتمكن إلى اقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر المعقدة. إن أهداف الاستثمار المباشر تختلف عن أهداف الاستثمار المحافظ حيث لا يتوقع المستثمرون عمومًا التأثير على إدارة المؤسسة."

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2008) OECD

ولا يوجد تعريف جامع مانع للاستثمار ، ولا تتضمن اتفاقات جميعا تعريفاً دقيقاً . فعلى المستوى المتعدد الأطراف ، على سبيل المثال ، لا تعرف اتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الاستثمار ، وتعرفها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ببساطة على أنها "حضور تجاري" . عموماً ، تحدد اتفاقات الاستثمار الدولية (IIAs) "الاستثمار" ، إنهم يوظفون ثلاثة أنواع من التعريفات: تعريف قائم على الأصول ، و تعريف قائم المعاملات ، تعريف قائم على المؤسسات .

أما التعريف القائم (المبني/ باستناد) على الأصول: هذا شائع في اتفاقيات حماية الاستثمار مثلاً: (معاهدات الاستثمار الثنائية) ويتضمن الأصول وتدفقات رأس المال والممتلكات المنقولة وغير المنقولة والمصالح في الشركات والمطالبات بالأموال وحقوق الملكية الفكرية والامتيازات . في حين أن التعريف شامل بما يكفي ليشمل كلا من : الاستثمار المباشر والمحافظ الاستثمارية ، فإنه يميل إلى استبعاد الأصول التي لا تتعلق بالاستثمار طويل الأمد . غالباً ما يكون نطاق التعريف مقيداً (على سبيل المثال لاستبعاد استثمارات المحافظة أو للحد من الحجم الأدنى للاستثمار).

-أما التعريف القائم على المعاملات: هذا النوع يستعمل عادة في اتفاقيات الاستثمار الدولية التي تتعلق بتحرير التدفقات المالية عبر الحدود التي يتم من خلالها الاستثمار . ومثال هذا النهج هو التعريف المستعمل في الملحق (أ) من مدونة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الخاصة بتحرير حركة رأس المال . لا يحدد القانون لفظة "الاستثمار" ولكنه يسرد عدداً من المعاملات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين الذين يخضعون للإلتزامات التحرر .

التعريف المبني (باستناد) على المؤسسة: هذا مقيد بأحكام الاستثمار على المؤسسات التي أنشأها المستثمرون الأجانب داخل البلد المضيف . تعرفه مؤسسة الاتفاق العام عن التجارة في الخدمات على أنه "حضور تجاري" في الواقع مثال على هذا النوع من التعريف . والمثال الآخر على هذا النهج هو اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة 1988 (الفصل 16 ، الاستثمار).

عند تصميم أحكام الاستثمار ، غالباً ما يفكر مفاوضو الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الإطار 3.1). مع ذلك ، ليس كل الاستثمار الأجنبي المباشر على سواء . تحدد آداب كلية إدارة الأعمال الدولية أربع تصنيفات من حوافز استثمارات الأجنبية المباشرة: البحث عن الموارد الطبيعية ، والسعي إلى الكفاءة ، والبحث عن الأصول الاستراتيجية ، والسعي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر .

المنفذ السائد الشهير للشركات الأجنبية يتم بواسطة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود وليس عن طريق عمليات جريفيلد . الأدوات المالية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تشمل تشمل على : الأسهم ، والودائع ، سندات الديون والقروض وائتمان التجارية والحسابات الأخرى . البيانات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة غالباً ما تتميز بين رأس مال الأسهم والأرباح المعاد استثمارها ورأس المال الآخر ، بما في ذلك الديون .

معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا ، تشمل على سبيل المثال ، الأرباح المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة الجنسيات. علاوة على ذلك ، نظرًا لأن الشركات التابعة يمكنها تقديم قروض إلى والديها لأسباب ضريبية ، يمكن أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سلبية في سنة معينة.

3.2 : الأثر الاقتصادي على الاستثمار

عادة ما تحتوي بروتوكولات الاستثمار على أهداف إنمائية مثل التنمية المستدامة أو التحول الاقتصادي. الترويج، التشجيع والتيسير والحماية الاستثمارية تهدف الإسهام في ذلك. لقد كتب الكثير عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية على مدى العقود الماضية وما إذا كان التكامل الإقليمي يمكن أن يسهل (الجودة) الاستثمار الأجنبي المباشر. الدروس الرئيسية هي أن (1) الاستثمار الأجنبي المباشر لديه إمكانات كبيرة لتحفيز التنمية ولكن الآثار ليست تلقائية وتتطلب سياسات ومؤسسات تكميلية ؛ و (2) يميل التكامل الإقليمي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك من خلال دور أحكام الاستثمار ، ولكن مجموعة كاملة من العوامل الأخرى حاسمة وربما أكثر أهمية. وهذا يعني أنه يجب دائمًا النظر إلى بروتوكولات الاستثمار بالاقتران مع السياسات والعوامل الأخرى في البلد.

يستعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1999) عدة مجالات يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية) انظر الجدول في الملحق ؛ للاطلاع على مراجعات إضافية (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، 2002 ؛ **Farole and Winkler** ، 2013)

1. العمالة والدخل
2. تكوين رأس المال والوصول إلى الأسواق
3. هيكل الأسواق
4. التكنولوجيا والمهارات
5. الإيرادات المالية
6. والاقتصاد السياسي.

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى النمو الاقتصادي عن طريق زيادة كميات عوامل الإنتاج (بزيادة رأس المال أو التوظيف بشكل مباشر أو غير مباشر في الموردين والمنافسين المحليين) ، أو في سياق تنمية المحاسبة ، أو عن طريق زيادة الكفاءة الموظفة في هذه العوامل (باستخدام تكنولوجيا فائقة أو تحديد موقع قطاعات عالية إنتاجية ، أو من خلال تداعيات الإنتاجية للشركات المحلية) ، كما هو موضح في أدبيات النمو المحلية ، مع كون الاستثمار الأجنبي المباشر هو المنفذ الذي يمكن للدولة من خلاله الوصول إلى أفكار جديدة.

العامل الحاسم فيما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤثر على الاقتصاد المحلي مؤقتاً أو دائماً يبنى على مدى انتشار الإنتاجية. الإنتاج الأجنبي المباشر متأثر بتراكم عوامل إنتاجية يمكن أن يؤدي إلى تحول (إعتباطي) لمرة واحدة في القدرات الإنتاجية. هذا سيؤدي إلى تحول (إعتباطي) ومؤقت لمرة واحدة في الإيرادات النمو الاقتصادي. في مدى الطويل الأمد، يعد تغير الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر مهماً للنمو الاقتصادي. هذا يمكن أن يحدث من خلال إمدادات المعرفة التي تعزز القدرات في الشركات المحلية.

الشكل 3.1 يصور تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الروابط والامتداد ، الأدوار التي تلعبها السياسة في هذه العملية (بعض منها مدرجة في بروتوكولات الاستثمار).

تجلب الشركات الأجنبية مخزون معرفية ومجموعة استراتيجيات ومعايير وسمات أخرى تؤثر على شركات محلية من خلال الروابط المباشرة (الشركات المحلية التي تباع إلى وتشتري من الشركات الأجنبية) وروابط غير مباشرة. وتشير الآثار غير المباشرة إلى إمدادات معرفية في شكل المعرفة التكنولوجية (بما في ذلك ، على سبيل المثال ، التصدير) أو المعرفة بتقنيات الإدارة الجديدة التي يتم نقلها من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. مثل هذه التبعات تحدث من خلال الروابط المباشرة ، على سبيل المثال كجزء من علاقة المورد ، أو الروابط غير المباشرة ، عندما تقلد الشركات التقليدية/ المحلية ما تفعله الشركات الأجنبية (على سبيل المثال ، تصدير أو تطوير وتكييف التكنولوجيا الجديدة). كما تشير الروابط المباشرة إلى روابط أفقية خلفية وأمامية ؛ والروابط غير المباشرة تتجاوز الروابط الأرضية وتغطي الروابط بين الشركات على نفس المستويات أو مستويات مختلفة في سلسلة القيمة كشركة أجنبية ، طالما أنها لا تشتري أو تباع مباشرة لبعضها البعض.

الشكل 3.1: الاستثمار الأجنبي المباشر والروابط والآثار الجانبية ودور السياسة



Source: te Velde (2019)

روابط مباشرة		
سمات الشركة المحلية التعلم -خصائص الشركة المحلية: (القدرة الاستيعابية) -قدرات التعلم (تنمية الموارد البشرية والتقنية) -المعايير والنطاق الموقع الجغرافي (والقطاعي)	سياسة الاقتصاد والاطار المؤسسي السياسة الاقتصادية التي تعالج إخفاقات السوق (سياسات البنية التحتية والمهارات والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والتمويل والبيئة التنظيمية) عوامل المؤسسي المفاوضات ، اختيار التدخلات ، الحفاظ على المنافسة ، تعزيز التنسيق)	سمات الشركة الأجنبية القدرات التقنية -الاستراتيجية والشبكات -الدافع والوضع -الموقع الجغرافي والقطاعي
روابط غير مباشرة		
-الضغط التنافسي -معرفة انسكاب المعرفة (التعلم ، التقليد ، تنقل اليد العاملة)		

المصدر: تي فيلدي (2019)

اعتمادًا على التعريف المستخدم في بروتوكول الاستثمار ، يشمل الاستثمار أيضًا الإقراض المصرفي وديون المحفظة والاستثمار في الأسهم. وكثيراً ما تكون تدفقات الحوافز المالية أكثر تقلباً من الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن أن تسهم في ازدهار الائتمان وانهيار المستهلكين. إن تأثير تدفقات الحافزة والإقراض المصرفي أقل إيجابية مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر (نفسها 2003) ، على الرغم من أنه عادة يعتمد على كيفية استخدام التدفقات.

تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر إما البحث عن الموارد الطبيعية (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية في النفط والغاز ؛ الاستثمار الأجنبي المباشر في النحاس من زامبيا (الزامبي) ؛ الذهب التنزاني و الغاني) أو البحث عن السوق (محلات السوبر ماركت في جنوب إفريقيا ، البنوك الكبرى

والاتصالات) هذا أيضًا يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا. حيث توجد استثمارات أجنبية مباشرة أقل كفاءة (وكثافة التصدير) الاستثمار الأجنبي المباشر التي توظفها البلدان حول العالم (بما في ذلك النور الآسيوية وكوستاريكا) لانتعاش وتحديث هيكل إنتاجها وتحويل اقتصادياتها. توجد بعض الاستثناءات في أفريقيا، مثل الملابس والأحذية الإثيوبية والسيارات في جنوب أفريقية. توجد كذلك استثمار أجنبي مباشر داخل إفريقيا في الصناعة، كما هو الحال بين دول مجموعة شرق إفريقيا.

قد تكون هناك أيضًا تأثيرات تفاضلية للاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على طريقة الانضمام. على المدى القصير، تؤدي عمليات الاندماج والاستحواذ (إم و إيه) إلى تحويل مالي، في حين سيؤدي الاستثمار الجديد إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت، على الرغم من أن هذا التمييز أقل قوة على المدى الطويل. على المدى الطويل، يبدو أن الاختلاف الرئيسي هو أن عمليات الاندماج والشراء تميل إلى زيادة التركيز، في حين أن الاستثمار في المجال الأخضر يعكس ذلك (UNCTAD، 1999).

3.3 : كيف يتم التلائم بالتكامل الإقليمي ؟

أثناء اندماج البلدان تحت عضوية اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأفريقيا، يُتوقع ازدياد كفاءة وارتفاع سوق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تقسيم مجموعة العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1. الظروف الاقتصادية العامة والخاصة للبلد المضيف، المشتتة في حجم ونمو السوق؛ البنية التحتية المهارات المناسبة ذات النوعية الجيدة؛ والموارد الطبيعية

2. سياسات البلد المضيف والمؤسسات، والإجراءات الإدارية العامة والخاصة (مثل تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية)

3. القواعد والأنشطة الدولية (المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية)؛ وسياسات البلد الأم (مثل الانتماء الموجه، وضمانات الاستثمار، وما إلى ذلك).

تي فيلدي (2006) وبيزيمير وتي فيلدي بيزيمير (2006)، تي فيلدي (2011) و تي فلدي وموناكولا (2015) يوضحوا عن كيفية الاختلاف لأنواع الأحكام يدعم التكامل الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر وتغيير الإنتاجية.

تشير النظرية إلى أنه من المتوقع أن تؤدي اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج الإقليم، ولكن هناك نتائج أكثر غموضًا للاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم. أحد الأسباب المهمة لغموض آثار قواعد التجارة هو أن الشركات متعددة الجنسيات مدفوعة باستغلال الأصول الخاصة بالشركات (مثل ذلك التكاليف الثابتة الخاصة بالشركات) ومن ثم ترغب الاستمتاع باقتصاديات الحجم والنطاق، بالإضافة إلى مجرد تجاوز الحواجز التجارية.

من جانب آخر ، فإن نطاق أحكام الإقليمية مهم، يؤكد دي جالي (2003) و فيلدي وبيزيمير (2006) المزيد من تفاصيل عن أهمية أحكام الاستثمار الإقليمي المختلفة. مقترحا كل من : دي و جالي (2003) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب بشكل كبير للأحكام غير التجارية في اتفاقيات التجارة الإقليمية (بما في ذلك أحكام الاستثمار)

.ويري تي فيلدي وبيزيمير (2006) أن عضوية منطقة على هذا النحو ليس مرتبطة بشكل كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي ، ولكن ، تكمن أهميتها ، عندما يكون البلد عضواً في منطقة بها عدد ومستوى كاف من أحكام التجارة والاستثمار (على سبيل المثال وصف معاملة الشركات الأجنبية والأفضليات التجارية الهامة) ، هذا سيساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

References

- Dee, P. and Gali, J. (2003) The trade and investment effects of preferential trading arrangements, Working Paper 10160, Cambridge MA: NBER
- Farole, T. and Winkler, D. (2013) *Making foreign direct investment work for Sub-Saharan Africa: local spillovers and competitiveness in global value chains*. Directions in Development: Trade. Washington DC: World Bank Group
- Hou, Z., Keane, J., Kennan, J., Massa, I. and te Velde, D.W. (2013) *Shockwatch bulletin: the changing nature of private capital flows to sub-Saharan Africa*. Working Paper, March
- OECD – Organisation for Economic Co-operation and Development (2002) *Foreign direct investment for development. Maximising benefits, minimising costs*, Paris: OECD
- OECD (2008) *Benchmark definition of foreign direct investment*, Paris: OECD
- Te Velde, D.W. (2006a) 'Foreign direct investment and development, an historical perspective', Background Paper for World Economic and Social Survey for 2006
- Te Velde, D.W. (2006b) (ed.) *Regional integration and poverty*, Aldershot: Ashgate
- Te Velde, D.W. (2011) 'Regional integration, growth and convergence', *Journal of Economic Integration* 26(1): 1–28
- Te Velde, D.W. (2019) 'Enhancing spillovers from foreign direct investment'. London: ODI, SET
- Te Velde, D.W. and Bezemer, D. (2006) 'Regional integration and foreign direct investment in developing countries', *Transnational Corporations* 15(2): 41–70.
- Te Velde, D.W. and Munakula, T. (2015) 'Regional integration and foreign direct investment in COMESA', in N. Jansen Calamita *The regionalization of international investment treaty arrangements*, BII ECL
- UNCTAD – United Nations Conference for Trade and Development (1999) *World investment report*, Geneva: UNCTAD

• ملحق: الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والتنمية الاقتصادية

موقع التأثير	التأثيرات الثابتة	التأثيرات الديناميكية (غير الثابتة)
--------------	-------------------	--------------------------------------

المؤشرات	عمليات التأثير	الفروق بين الشركات الأجنبية والمحلية	المؤشرات	
خلق فرص عمل على المدى الطويل في الشركات والموردين والمشتريين تطوير الأجور على المدى الطويل في الشركات الأجنبية والانسكاب على الآثار المترتبة على مستويات الأجور في الشركات الأخرى	يوفر العمل والدخل مباشرة أو غير مباشر من خلال الشراء من الشركات المحلية ، والتي يمكن أن تنمو نتيجة لذلك. قد يؤدي العمل المأجور إلى الإنفاق والمزيد من الآثار. يمكن أيضًا أن يعمل بشكل غير مباشر على إزاحة العمالة الأخرى عن طريق استبدال العمالة الحالية أو رفع أسعار العوامل ؛ قد يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الأجور من خلال زيادة الطلب النسبي على المهارات	الشركات الأجنبية أكبر وتدفع أجورا عالية (خاصة للموظفين المهرة) من أكثر من الشركات المحلية	خلق فرص العمل داخل الشركات الأجنبية *مستويات الأجور للموظفين مع خصائص معينة	العمالة والدخل
علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال المحلي	*مصدر مستقر للتمويل الخارجي ، وتحسين ميزان المدفوعات واحتمال زيادة تكوين رأس المال الثابت *قد يجمع ويتنافس مع الاستثمار وفرص الشركات المحلية *تعميق القطاع المالي يزيد من توافر وخفض تكلفة التمويل	تميل الشركات الأجنبية إلى أن تكون أكثر كثافة في رأس المال	تكوين رأس المال الثابت التحويلات المالية	رأس المال المادي
علاقة طويلة الأمد بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ، وبين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر	يمكن للشركات الوصول إلى أسواق التصدير باستخدام الشبكات العالمية للشركات الأجنبية يمكن للشركات الأجنبية الحفاظ على ضوابط مشددة لقنوات التصدير	تميل الشركات الأجنبية إلى أن تكون أكثر كثافة في التجارة	حصة المدخلات المستوردة حصة الإنتاج المصدرة	الوصول إلى الأسواق والصادرات
علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والربحية	قد يؤدي دخول الشركات الأجنبية إلى المزيد من المنافسة. قد يقلل هذا من أسعار المنتجات من خلال منح المستهلكين المزيد من الخيارات قد يؤدي دخول الشركات الأجنبية أيضًا إلى مزيد من التركيز وقوة السوق. هذا قد يرفع أسعار المنتجات الخاصة وغيرها	غالبًا ما يمكن العثور على الشركات الأجنبية في قطاعات بها "حواجز أمام الدخول"	التركيز في أسواق المنتجات والعوامل هوامش الربح	هيكل أسواق المنتجات والعوامل
الانسكاب الرأسي (داخل القطاع) والأفقي (خارج القطاع) الآثار الزائدة على الإنتاجية المحلية ؛ حصة المدخلات من مصادر محلية تنمية المورد	يوفر أحدث التقنيات ، والعاملين المهرة ، وتقنيات الإدارة المتقدمة ، مما يزيد من العودة إلى المهارات التي تقدم حوافز إضافية للتعليم انسكاب إيجابي على الآثار المترتبة على الشركات المحلية من خلال الروابط الخلفية والأمامية ، والتعلم ، وآثار العرض وتنمية الموارد البشرية. تسرب المبالغ ليست تلقائية أو مجانية. قد يمنع الاعتماد على التكنولوجيا والمهارات الأجنبية تنمية القدرات المحلية. تزيد الروابط المتزايدة من اعتماد الشركات المحلية على الشركات الأجنبية	الشركات الأجنبية أكثر كثافة في المهارات ، وتميل إلى استخدام المزيد من التقنيات الحديثة وتدريب المزيد	مستوى مهارة الموظفين ميزات التدريب الناتج لكل موظف ميزات البحث والتطوير أنواع التقنيات المستخدمة	التكنولوجيا والمهارات وتقنيات الإدارة
المدفوعات المالية طويلة الأجل من خلال	يمكن للشركات الأجنبية زيادة الإيرادات المالية للحكومة المحلية من خلال دفع الضرائب في حالة	في بعض الأحيان يتم تقديم الإعفاءات	المدفوعات المالية	الإيرادات المالية

<p>الشركات الأجنبية ومن خلال تغيير في النشاط الاقتصادي بشكل عام</p>	<p>الأنشطة الاقتصادية الجديدة ذات القيمة المضافة. إذا ازدهمت الشركات الأجنبية بالشركات المحلية ، فقد تكون الإيرادات المالية أقل من خلال استخدام الامتيازات الضريبية الخاصة ، مما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية. الامتيازات الضريبية الخاصة هي دعم ضمني ، قد يؤدي إلى سلوك التماس الإيجار</p>	<p>الضريبية أو المنح المباشرة للشركات الأجنبية</p>	<p>منح لشركات أجنبية</p>	
	<p>يمكن للشركات الأجنبية تعريض الدولة المضيفة لقواعد وقيم أخرى ، مثل الإدارة البيئية ، وإدارة الشركات ، والأخلاقيات ، ولكن الشركات الأجنبية قد تؤدي إلى مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية ، من خلال فرض قيم غير مقبولة تتداخل مع النظام السياسي ، ويقال إنها تفاقم المشاكل القائمة الفساد. قد يكون للصفقات بين الشركات والحكومة فوائد في الحوكمة</p>	<p>المزيد من المنافسة للشركات الأجنبية العلاقات بين الدولة والأعمال</p>	<p>صفات متفوق عليها بين الدولة والأعمال</p>	<p>الاقتصاد السياسي</p>

المصدر (2019) تي قلدي

4. الاستثمار داخل أفريقيا وخارجها - ما الفرق الذي يحدثه بلد المستثمر؟

* ستيفن غيلب

تهتم المنطقة التجارية الحرة لأفريقيا بتشجيع وتنظيم الاستثمار بين البلدان الأفريقية وذلك لدعم التحول في أفريقيا والتنمية المستدامة ، كما هو مشار إليه في جدول الأعمال 2063. بإمكان للاستثمار الأجنبي المباشر أن يدعم التنمية المستدامة من خلال ثلاث قنوات ، على الرغم من أنه ليس من الضروري أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي وصافٍ على التنمية. على جانب اقتضاء الاقتصاد ، قد يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر إجمالي المدخرات واحتياطات النقد الأجنبي على المدى القصير ، بالإضافة إلى الاستثمار الثابت والعمالة إذا كان "حقلًا جديدًا". ولعل الأهم بالنسبة للتنمية على المدى الطويل هو المساهمة المحتملة من جانب العرض للتكنولوجيا والقدرات ، أو المعرفة المنتجة. قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات إيجابية على التنمية المستدامة من خلال القناة الثالثة ، عن طريق رفع المعايير في الممارسات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك العمالة والجنس) وممارسات الحوكمة.

4.1 الاستثمار بين البلدان الأفريقية – ما هو الكم الموجود؟

تتركز أنظار منطقة التجارة الحرة لأفريقيا على تيسير وتعزيز الاستثمار بين البلدان الأفريقية على المدى الطويل. ولكن حاليا ، الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفريقيا صادر خارج القارة ، والنسبة المماثلة من الاستثمار نفسه صادر خارج القارة الأفريقية ، من ثم فإن التحويل المباشر لاتفاقية التجارة الحرة لمنطقة أفريقيا سيكون محدودًا للغاية على المدى المتوسط ، بحسب وصدد الاستثمار المخصص.

فمن الصعب أن نكون حريين عن تحديد حجم الاستثمارات بين أفريقيا، ولكن التقدير التقريبي ممكن عن طريق الفحص المنسق لمسح قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لاستثمار المباشر على الاستثمار الثنائي، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة عن إجمالية البيانات البلدية للتجارة والتنمية لاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر.

والذي يشمل حاليا 24 دولة أفريقية فقط ، ولكن في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي تضم جميع البلدان الأفريقية ، تساهم هذه الدول الـ 24 نسبة 85.8% من إجمالي مخزون الاستثمار الخارجي لأفريقيا (بالإضافة إلى 58.7% من إجمالي مخزون الاستثمار الداخلي لأفريقيا. توفر جنوب أفريقيا وحدها 74.8% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أفريقيا ، بنسبة للمغرب والجزائر – هما تساهمان نسبة تبلغ 2.7%.

¹ فالحكومات منهكة في عمليات مختلفة لإصلاح النظام. ومن بين هذه الجهود جهود الإصلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك الجهود التي بذلتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في إطار الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر: https://uncitral.un.org/en/working_groups/3/investor-state

ومن الداخلي ، هذه البلدان بالإضافة إلى نيجيريا تتلقى نسبة 36.7 ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفريقيا من بقية دول العالم بناءً على مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية .

بشكل أكبر إن المستثمرين الأفارقة الذين لا يشاركون في مسح الاستثمار المباشر المنسق الخارجي هم ليبييا ومصر وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ، بالإضافة إلى نيجيريا. هذه البلدان جميعا، تمثل 17.8 ٪ من رصيد الاستثمار الخارج الأجنبي المباشر في أفريقيا في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية.

وتشير إجمالية الاستثمارية بين الأقاليم أن البلدان الأفريقية 24 المدرجة في مسح الاستثمار المباشر المنسق يبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر قيم: 551.4 مليار دولار مع نهاية عام 2018، تم استثمار منها: 84.7 مليار دولار أي (15.4 ٪) في أفريقيا، و جنوب أفريقيا (35.4 مليار دولار، أو 41.8 ٪) وموريشيوس (36.97 مليار دولار ، أو 43.6 ٪). وإذا وضعنا موريشيوس جانبا كحالة خاصة (إنظر مناقشتها أدناه ، فإن هذا يخفض الاستثمار إلى) 47.75 مليار دولار) أي 8.67 ٪.

من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب أفريقيا ، نسبة 14.4 ٪ لبقية دول أفريقيا ، على الرغم من أن هذا انخفاض يبلغ نسبة 6.1 ٪ . باستثناء موريشيوس بالكامل ، فإن حصة أفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في أفريقيا ربما تتراوح من 3.06 ٪ إلى 6.05 ٪ . يفترض الحدان الأدنى والأعلى أن يكون 16.5 ٪ و 50 ٪ ، على التوالي ، من الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقي الخارجي (باستثناء جنوب أفريقيا) يأخذان مكان خاصا في أفريقيا .يستند الافتراض الأقل إلى متوسط البالغ 8.67 ٪ ، في حين أن الافتراض الأعلى البالغ 50 ٪ هو حصة الاستثمار الأجنبي المباشر المغربي الذي يلجا إلى إفريقيا.

موريشيوس حالة خاصة ، توضح نقطة مهمة - الدولة المستثمرة ليست دائما البلد الأصلي للمستثمر بحكم الواقع. الجزء الأكبر من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في موريشيوس هو استثمار غير موريشيوس الذي يتم توجيهه عبر موريشيوس إلى بلدان الثالثة.

وفي الوقت نفسه، بناءً على مسح الاستثمار المباشر المنسق ، موريشيوس لها استثمار داخل وخارج من الأسهم الاستثمارية، أكبر من في جنوب أفريقيا، على الرغم من حوالي 5 ٪ فقط من أسهم موريشيوس الداخلي من أفريقيا، و 8-9 ٪ من أسهم استثمار موريشيوس الداخلي في أفريقيا.

وعلى النقيض من ذلك ، يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن مخزونات موريشيوس صغيرة للغاية ،كذا بوتسوانا .والفرق بين الاثنين هو أن بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تنص فقط عن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالسكان في موريشيوس ، في حين أن بيانات مسح الاستثمار المباشر المنسق تشمل فئة حاملي رخصة الأعمال العالمية.

تستخدم السلطات الموريتانية هذه الفئة لتصنيف غير المقيمين الذين يستثمرون في موريشيوس من أجل القيام بأعمال تجارية خارج موريشيوس يشجع تحديد مسار المستثمرين في الدول الأفريقية الثالثة من هذا النوع للاستفادة من معاهدات الازدواج الضريبي و / أو الحماية من مواثية اتفاقات الاستثمار الدولية .

ولكن ، على الرغم من صغر حجمها ، فإن الاستثمارات المباشرة من البلدان الأفريقية داخل أفريقيا تمثل شبكة واسعة: على سبيل المثال ، تمتلك كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا استثمارات في أكثر من 20 دولة أفريقية أخرى ، في حين أن دولة توجو لديها أصول استثمارية مباشرة في أكثر من 30 دولة أفريقية أخرى بلدان.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاستثمار الأجنبي قد لا يسجل بهذا الشكل في البيانات الرسمية ، لأن المواطنين المحليين يستخدمون " الواجهة " الاستثمار لتجنب قيود البلد المضيف أو لأن الأموال يتم جلبها من خلال القنوات المالية غير الرسمية.

هذا ينطبق جلياً إلى حد كبير على العمليات الصغيرة ، وحتى في البيانات الرسمية ، من غير المرجح أن تزيد القيمة الإجمالية للاستثمار بشكل كبير . لكن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر غير الرسمي - من المرجح أن يأتي من الاقتصاديات النامية الأخرى في أفريقيا وأماكن أخرى - قد يكون مهماً من حيث عدد الشركات العاملة في الاستثمار داخل أفريقيا.

4.2 استثمار جنوب - جنوب مقابل استثمار بين شمال وجنوب

نظراً، لوجود 3 - 6% فقط من الاستثمار الداخلي الأفريقي الصادر من أفريقيا نفسها ، فمن الواضح ضرورة النظر أيضاً في الاستثمار غير الأفريقي. نستطيع أن نميز بين "استثمار شمال - جنوب" واستثمار جنوب - وجنوب" - أي الاستثمار من قبل اقتصاد متطور في اقتصاد نام، مقابل الاستثمار من اقتصاد نام في اقتصاد نام آخر. الاستثمار داخل أفريقيا هو جزء من الفئة الأخيرة ، إلى جانب استثمارات من الصين والهند ودول آسيوية أخرى مثل ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل وتركيا. وحتى من هونغ كونغ وسنغافورة.

إن أهمية التمييز بين بلدان الشمال والجنوب الأصلية للمستثمر تكمن في استعداد المستثمرين الأجانب لدخول البلدان المضيفة في الجنوب وتأثيرها بمجرد أن يستثمروا فيها. (انظر الأونكتاد ، 2006 ؛ وأيضاً جيلب ، 2005). يواجه جميع المستثمرين الأجانب تحديات عند دخولهم سوق جديدة ، بسبب افتقارهم إلى الإلمام بالسوق ، وبيئته التشغيلية وممارسات الأعمال ، فضلاً عن افتقارهم إلى الشبكات. لذلك يستخدم المستثمرون استراتيجيات مختلفة لمعالجة هذا التحديات (مخاوف الأجانب) ، مثل التصدير أولاً إلى السوق لبناء فهمهم لها. ولكن هذه التحديات قد تكون أصغر بالنسبة للمستثمرين من اقتصادات الجنوب مقارنة بتلك من اقتصادات الشمال ، لأنه من المرجح أن يكون المستثمرون الجنوبيون أكثر دراية بالتحديات في بيئة التشغيل المضيفة - اللوائح ، البنية التحتية ، توافر المهارات ، الحصول على التمويل - والتي قد تكون مشابهة لتلك الموجودة في وطنهم. ونتيجة

لذلك ، قد يكون المستثمرون الجنوبيون أقل عزوفًا عن المخاطرة مقارنة بالمستثمرين الشماليين عند التفكير في الدخول إلى اقتصادات الجنوب، ولذا قد يدخلون بأعداد أكبر.

وقد يختلف الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الجنوب بين المستثمرين من بلدان الجنوب ومن بلدان الشمال. على سبيل المثال قد ينتج الأول سلعاً أو خدمات تكون جودتها أو سعر مبيعاتها أكثر ملاءمة للشركات الجنوبية - التي تشتري المعدات ومدخلات الإنتاج ، والأسر التي تشتري السلع الاستهلاكية. إضافة على ذلك قد يحفز المستثمرون الجنوبيون أيضاً تدفقات أكبر من المعرفة الإنتاجية إلى الشركات المحلية في الاقتصادات الجنوبية ، وتنمية القدرات فيها أكثر من المستثمرين الشماليين ، لأن "الفجوة" التكنولوجية أصغر بين المستثمر الأجنبي والشركات المحلية ، وهو اعتبار مهم بالنظر إلى محدودية القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا في اقتصادات الجنوب. قد تكون الروابط الأمامية والخلفية أكثر فعالية كآليات لنقل المعرفة ورفع مستوى الإنتاجية من قبل الشركات المحلية ، في حين أن الآثار الجانبية "الأفقية" في نفس السوق نتيجة لزيادة المنافسة قد تؤدي إلى تحسين الإنتاجية في الشركات المحلية أكثر من مما تؤدي إلى الانكماش أو الإغلاق.

يحتمل أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر "غير الرسمي" آثار كبيرة على الرفاهية في الاقتصادات الأفريقية من خلال توسيع النطاق أو خفض أسعار السلع أو الخدمات الاستهلاكية، أو من حيث توفير امكانية تعزيز الكفاءة من خلال الضغط التنافسي الفعال على الشركات المحلية.

إن تصورات المستثمرين عن المخاطر ، وما يترتب على ذلك من استعداد للدخول ، وكذلك تأثير استثماراتهم بعد دخولهم ، لا تعتمد عادة وضع بلدانهم - هل هي من الاقتصاد النام أو المتطور بل على القطاع الصناعي الذي يستثمر فيه ، و لا تستند ايضاً على دافعهم الاستثماري - هل هو السوق أو البحث عن الموارد؟ وبالطبع ، من المرجح أن توسع استثمارات الجنوب الساعية للسوق نطاق السلع المتاحة للمستهلكين والشركات في الاقتصاد المضيف ، وخفض تكلفتها ، مع إمكانية الاستفادة من مكاسب المعرفة المنتجة الأكبر من خلال الروابط الخلفية والأمامية. إن الاستثمارات الباحثين عن الموارد - مدفوعة بالموارد الطبيعية ، مثل الرواسب المعدنية أو الأراضي الزراعية أو مناطق الجذب السياحي ، أو موارد العمالة ، بما في ذلك العمالة ذات الأجور المنخفضة - قد توفر مكاسب أكبر في التوظيف والصادرات ، ولكنها قد تفرض تكاليف أكبر على البلد المضيف من حيث المعايير البيئية والاجتماعية.

إن التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام من خلال مراعاة هذه المعايير يؤكد على نقطتين مهمتين. أولاً ، تشمل الآثار الإنمائية كلاً من الفوائد والتكاليف ، وما إذا كان التأثير الصافي إيجابياً قد يعتمد بشكل كبير على سياسات تيسير الاستثمار في البلد المضيف. ثانياً ، الافتراض المسبق هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجنوب سيكون لديه معايير بيئية واجتماعية أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر الشمالي ، بحيث ، في هذه المجالات الهامة ، قد يكون الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر أقل فائدة للمضيفين الجنوبيين.

ومع ذلك ، علينا أن ندرك بأن المستثمرين الشماليين لم يرفعوا معاييرهم إلا بشأن القضايا البيئية والاجتماعية في الأونة الأخيرة نسبياً ، وإلى حد كبير نتيجة للمطالب التنظيمية من قبل حكومات البلدان الأصلية. السؤال إذن هل الحكومات الجنوبية قادرة على رفع معاييرها بالمثل. إن التحول الأخير في التركيز في تنظيم الاستثمار من حماية المستثمرين إلى تسهيل الاستثمار من أجل التنمية

المستدامة (-) انظر مساهمة بروك جوفن (القسم 9) - سيؤدي إلى تحسين آفاق معايير أعلى من خلال العمل المشترك من قبل الحكومات ، في السياقات المتعددة الأطراف والإقليمية والمتعددة الأطراف والثنائية . وقد يكون العمل التعاوني لرفع المعايير من قبل الدول الجنوبية أكثر احتمالاً (نتيجة لضغط الأقران) وأكثر فعالية من العمل من قبل الدول الجنوبية التي تعمل بمفردها.

يذكر أن المعايير البيئية والاجتماعية في العديد من الأنشطة في بلدان الجنوب بدأت ترتفع نتيجة لتدخل المستثمرين الشماليين كجزء من دورهم "شركة رائدة" في سلاسل القيمة العالمية (GVCs). وفي العديد من السياقات، تدمج سلاسل القيمة العالمية بين الاستثمار الأجنبي المباشر جنوب - جنوب وشمال - جنوب كمكملات ، بدلاً من طرحها كبدايل ، على سبيل المثال في صناعات الملابس الكثيفة العمالة الموجهة للتصدير والتي ظهرت في العديد من بلدان أفريقيا وجنوب شرق آسيا استجابة إلى التفضيلات التجارية في أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية. هنا ، تصاحب الاستثمارات الصغيرة جداً في البلدان المنتجة الجنوبية من قبل العلامات التجارية الكبيرة متعددة الجنسيات وشركات الشراء (إلى حد كبير من الشمال) الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التصنيع ، وغالباً ما تكون أيضاً صغيرة نسبياً من حيث القيمة ، إلى حد كبير من الجنوب. في هذه سلاسل القيمة العالمية ، تلعب العلامات التجارية والمشتريين دوراً حاسماً ليس فقط في ضمان رفع المعايير البيئية والاجتماعية ولكن أيضاً في تشجيع الروابط الخلفية القوية مع الشركات المحلية ودعم تطوير المشاريع.

إن التعاون بين العلامات التجارية الأجنبية والمشتريين والحكومة المضيفة أمر ضروري ، ولكن قد تعوقه ديناميات الاقتصاد السياسي دون المستوى الأمثل ، مما يخفف من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب.

4.3 اعتبارات الاستثمار داخل أفريقيا والاقتصاد المنزلي

يهيمن أيضاً النظر في الاستثمار داخل إفريقيا من منظور الاقتصاد المنزلي. ويذكر أنه ما عدا الصين وربما الهند لم يتم تحليل تأثير البلد الأصلي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجنوب إلا قليلاً.

وكان أكبر اعتبار لوضعي السياسات الاستثمار الخارجي ، سواء من الشمال أو من الجنوب ، هو التأكد من كونه مكملاً أو بديلاً للاستثمار المحلي ، مع آثار متباينة على الناتج المحلي والعمالة. ولكن التأثير المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشرة يمكن تأكيده ، من خلال كل من المعرفة الإنتاجية وقنوات الاستدامة ، على أنه قد يكون إيجابياً ليس فقط بالنسبة للبلد المضيف ولكن أيضاً للوطن الأصلي. وقد يؤدي التدويل القوي - الذي يعمل عبر الحدود في أسواق دول متعددة مع بيئات تنظيمية وتشغيلية مختلفة - إلى تحسين إمكانات العمل الإجمالية للشركة ، مع "التداعيات العكسية" التي تزيد من كفاءتها في سوقها المحلي وسوق منافسيها. وقد تنتج مكاسب الكفاءة من وفورات الحجم والنطاق أيضاً عن التدويل ، في حين أن ضغوط التنظيم والضغوط السوقية في الأسواق الخارجية للشركة قد تؤدي إلى تحسين ممارسات الاستدامة ليس فقط في تلك الأسواق ولكن أيضاً في سوقها المحلية.

القدرة على العمل دولياً نفسها بحاجة إلى التعلم. في أوروبا وآسيا ، طورت معظم الشركات هذه القدرة في البداية من خلال استثمارات صغيرة في منطقتها. من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي

المباشر داخل أفريقيا، تقدم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة التجارة الحرة بعض الأمل في تعزيز قدرات الشركات الأفريقية التي تشتد الحاجة إليها.

المراجع:

- غيلب، س.، (2005)، استثمار جنوب – جنوب: حالة أفريقيا" - أفريقيا في الاقتصاد العالمي - التحديات الوطنية والإقليمية والدولية ، لاهاي، Fondad :
- الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2006) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006: الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: الآثار على التنمية ، جنيف: الأونكتاد

5. هندسة معاهدات الاستثمار الثنائية

• تيري موتومبو

5.1 عالم اتفاقيات الاستثمار الدولية

سجل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 3,317 اتفاقية استثمار دولية في نهاية عام 2018، منها 2,932 معاهدة استثمار ثنائية و 385 معاهدة / اتفاقية مع أحكام الاستثمار.

إن معاهدة استثمار الثنائية هي اتفاقية تحدد شروط وأحكام الاستثمار الخاص لمواطني وشركات دولة في دولة أخرى. ويسمى هذا النوع من الاستثمار الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تضمين أحكام الاستثمار على المستوى الإقليمي في إطار مخصص أو في ملحق أو بروتوكول أو فصل من إطار قانوني شامل مثل اتفاقية التجارة الحرة. وبالنسبة لأفريقيا ، يعد بروتوكول الاستثمار الخاص بها، الذي يتمثل في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - أحد الاتفاقيات التجارية الإقليمية الضخمة ، إلى جانب شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ، والاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين كندا والاتحاد الأوروبي.

5.2 هندسة الجيل الأقدم لمعاهدات الاستثمار الدولية ومخاوفها

معظم معاهدات الاستثمار الدولية من الجيل الأقدم يمنح استثمارات قام بها مستثمر من دولة متعاقدة في إقليم الدولة الأخرى بعدد من الضمانات ، والتي تتضمن عادةً معايير جوهريّة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر. بعض هذه الضمانات تشمل "الحماية الكاملة والأمن"، و تشمل أيضا النقل الحر للوسائل وآلية بديلة لتسوية المنازعات، حيث باستطاعة المستثمر الذي انتهكت حقوقه بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية أن يلجأ إلى التحكيم الدولي، غالبًا تحت رعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. بينما تتفاوض الدول المصدرة لرأس المال في العادة على معاهدات الاستثمار الثنائية على أساس نصوصها "النموذجية" الخاصة بها ، بهدف حماية وتسهيل مواطنيها وشركاتها.

منذ عام 1996 ، وهو العام الذي تم فيه تسجيل أكبر عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة - أكثر من 230 - لوحظ انخفاض دائم في عدد اتفاقات الاستثمار الدولية. هذا يرجع إلى عدد حالات الإنهاء المتزايد. على سبيل المثال في عام 2018 ، دخلت 24 حالة إنهاء على الأقل حيز التنفيذ (الإنهاء الفعلي) ، 20 منها كانت من جانب واحد و 4 كانت استبدال بأخرى (من خلال بدء نفاذ معاهدة أحدث) ودفع ذلك إلى إصلاح معاهدات الاستثمار الدولية وسياسات الاستثمار على المستوى القطري. وفي هذا السياق ، يلاحظ أن الهيكل في اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة حديثاً قد تغير ، وذلك بشكل رئيسي استجابة للتحديات التي تواجه البلدان النامية ، وفي الغالب نتيجة لمحدودية المجال التنظيمي وخلافات الاستثمار الناتجة عن مطالبات المستثمرين والحاجة إلى انعكاس أهداف التنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية.

ثمة خمسة مخاوف مشتركة ومتراصة في العادة عبر مختلف روايات إصلاح المعاهدات ، والتي أثارها الدول المضيفة والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون، وهي:

- مادة واسعة انتشار عن الاستثمار وحماية المستثمرين
- قلة مرونة سياسة الاستثمار
- تنوع تعريفات للاستثمار والمستثمر
- لغة ينظر إليها على أنها تفتقر إلى الدقة
- بنود تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) التي تمنح مستويات عالية من حرية التصرف أو التفويض القانوني إلى المحكمين.

5.3 الهندسة الحديثة لاتفاقيات الاستثمار الدولية

إن هيكل الجيل الجديد من اتفاقات الاستثمار الدولية متنوع ويستند إلى المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في إطار سياسات الاستثمار للأونكتاد من أجل التنمية المستدامة (WIR12 المحدثه في عام 2015) ، أو يتبع خارطة طريق للأونكتاد لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على النحو الوارد في حزمة الإصلاح التي وضعها الأونكتاد لنظام الاستثمار الدولي. كما أنها تم اثرائها من خلال العمل التحليلي والدفاعي من قبل المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) والمؤسسات الدولية الأخرى. تم تحديد الأساليب التالية لتوجيه الهندسة الحديثة لمعاهدات الاستثمار الثنائية:

التركيز على الحكم الرئيسي	طرق تصميم الأحكام الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ✓ الاستثمار وحماية المستثمرين ✓ تشجيع وتيسير الاستثمار ✓ ما قبل التأسيس والقبول ✓ تحرير الاستثمار ✓ نطاق الأحكام (تعريفات الاستثمار والمستثمر، الاستثناءات لمجالات السياسة أو القطاعات الاقتصادي) ✓ المعاملة العادلة والمنصفة - القانون الدولي العرفي، والتزامات الدولة المحددة، دون المعاملة العادلة والمنصفة 	تغطية المعاهدة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحديد الأهمية العامة للتنمية المستدامة (مثل التقديم، البند المتعلق بالأهداف) ✓ الحفاظ على مرونة السياسة (مثل استثناءات الصحة والبيئة والسياسات الاجتماعية) ✓ توجيه سلوك الحكومة وتوقعات المستثمرين (على سبيل المثال، البنود المتعلقة بعدم خفض المعايير 	إدراج الأحكام الموجهة نحو التنمية المستدامة

<p>والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتقييمات التأثير) ✓ دعم المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل التوريد، وكذلك حماية الأمن القومي ✓ دعم الصناعات المحلية الهامة وحمايتها ✓ الصحة العامة من خلال فحص الاستثمار الأجنبي</p>	
<p>✓ الامتثال للقوانين واللوائح المحلية للدولة المضيفة ✓ الامتناع عن الفساد ✓ دعم حقوق العمال ✓ إجراء تقييمات التأثير ✓ تلبية معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات ✓ تشجيع الاستثمار المسؤول ✓ التمسك بحقوق الإنسان ومعايير العمل الأساسية</p>	<p>التوازن بين حماية المستثمر والتزاماته</p>
<p>✓ تغطية المستثمر أو الاستثمار المطلوب حمايته ✓ المصادرة غير المباشرة والمعاملة الوطنية ومعاملة الدولة المفضل ✓ الحماية الكاملة والأمن والتحويلات المجانية</p>	<p>توضيح نطاق ومعنى معايير معاملة فقرات اتفاقيات الاستثمار والمستثمرين</p>
<p>الاستثناءات (على سبيل المثال الأهداف السياسة العامة والأمن القومي والتدابير الاحتياطية) الاستبعادات (على سبيل المثال من نطاق المعاهدة، والالتزامات المحددة، ISDS)</p>	<p>حق الدولة المضيفة في تنظيم</p>
<p>✓ تحديد مشترك لقضايا معينة قيد النظر من قبل المحكمة ✓ إصدار تفسيرات مشتركة ملزمة لجوائز المحاكم ✓ معاينة والتعليق على مشروع قرارات التحكيم</p>	<p>التوازن بين سلطات المحكمين وسلطات الدول</p>

✓ إطلاق مطالبات مضادة	
✓ لا يوجد ISDS ✓ محكمة ISDS الدائمة ✓ ISDS محدودة ✓ تحسين إجراءات ISDS	مناهج مختلفة لتسوية نزاعات الاستثمار
✓ برامج عمل أو مفاوضات في المستقبل ✓ مراجعات دورية للمعاهدة	خطط تعديلات إضافية للمعاهدة

5.4 اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف

يتميز الهيكل الاقتصادي العالمي الحالي بعدم وجود اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. تمت مناقشة اتفاقية استثمار متعددة الأطراف (MIA) بشكل مكثف من عام 1970 إلى عام 1998 لكنها لم تبرم أبدًا.

ومع ذلك، ازدادت الحاجة إلى مثل هذا الاتفاق في العقد الماضي. وقد شاهد الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا حيث يتدفق الآن في كلا الاتجاهين – اتجاه البلدان المتقدمة واتجاه البلدان النامية، وبينها تجوب الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs) من جميع أنحاء العالم. تضمن معاهدات الاستثمار الثنائية العديدة مجموعة موحدة من القواعد الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر. والآن مع وضوح التطابق بين الاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات ودمجها مع التجارة، ظهرت منظمة التجارة العالمية كموطن طبيعي لاتفاقية استثمار متعددة الأطراف (MIA). حاليا تجري المباحثات بالخصوص في هذه المؤسسة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

5.5 بروتوكول استثمار منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية ومعاهدات الاستثمار الثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

يعد بروتوكول استثمار منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية مجموعة من الأحكام القارية تهدف إلى تنظيم علاقة الاستثمار داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. والأساس المنطقي هو أنه لن تكون هناك حاجة لبرام معاهدات الاستثمار الثنائية جديدة بين الدول الأعضاء، وكذلك بمجرد أن تنتهي بعض المعاهدات السارية بينها من المفترض لا يتم تجديدها.

يمكن أن تستمر علاقة الاستثمار بين الدول الأعضاء الأفريقية والأطراف الثالثة على ضوء معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة أو الجديدة ما لم تمتثل للمعايير الرئيسية المنصوص عليها في بروتوكول استثمار منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية.

6. نظرة عامة حول قانون الاستثمار لعموم أفريقيا (PAIC) فيما يتعلق ببروتوكول استثمار منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية (AfCFTA)

• جامي ماكلويد

6.1 خلفية العلاقة بين قانون الاستثمار لعموم أفريقيا وبروتوكول استثمار منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية

كُلف المؤتمر الثالث للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التكامل (COMAI III أبيدجان ، 2008) الاتحاد الأفريقي وشركائه في التنمية (بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة) بـ "تطوير مدونة استثمار شاملة لأفريقيا بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص. اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة في الشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصاديين (أديس أبابا، أكتوبر 2017) قانون الاستثمار لعموم أفريقيا باعتباره "أداة غير ملزمة". في يوليو 2018 ، بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وكذلك بنك التنمية الأفريقي (AfDB) ، البحث في الطبعة العاشرة من التقرير الرئيسي لتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا (ARIA) ، وتناولت موضوعات المرحلة الثانية من منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية، وذلك لتوفير تحليل للوضع الراهن للاستثمار في أفريقيا. وتم نشر هذا التقرير، الذي تضمن فصل عن بروتوكول استثمار منظمة التجارة الحرة القارية لأفريقية ، في يوليو 2019. من المقرر أن تبدأ المفاوضات حول بروتوكول الاستثمار في عام 2020 لتختتم بحلول منتصف عام 2021 ، إلا أن تفشي فيروسات الكورونا قد يعطل هذا الجدول الزمني المتوخى.

6.2 سياق بروتوكول الاستثمار: إعادة التوازن لنظام الاستثمار

كانت اتفاقيات الاستثمار الدولية توجه على نحو تقليدي حول حماية الاستثمار. وتهدف التزامات حماية الاستثمار إلى تقليل المخاطر السياسية الناشئة عن تغييرات السياسة ذات الآثار الضارة للمستثمرين، بما في ذلك التأميم أو سلوك سلطات الدولة. وقد منحت التزامات حماية المستثمرين للمستثمرين الدوليين طبقة إضافية من حماية المستثمرين فوق القانون الوطني (سالاسوس و سوليفان، 2005؛ سبرينغر و بوييسما، 2014).

ومع ذلك، واجهت اتفاقيات الاستثمار الدولية التقليدية رد فعل عكسي، لا سيما بسبب تأثيرها فيما يتعلق بالحد من حيز السياسات ، الذي تفاقم نظرا لاحتمال عدم اليقين وعدم الاتساق. ومنذ ذلك الحين، سعت اتفاقيات الاستثمار المصممة حديثاً إلى توفير المزيد من التوازن. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقيات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) ، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب

الأفريقي (COMESA) وحزمة إصلاح الأونكتاد ؛ القوانين المعدلة لمعاهدات الاستثمار المحلي لجنوب أفريقيا وإكوادور وإندونيسيا ؛ والمعاهدات النموذجية المصاغة للبرازيل ونيجيرو والهند وهولندا ، بالإضافة إلى استبدال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) بمحكمة دائمة (أسست من قبل الاتحاد الأوروبي).

تضمنت المناهج الجديدة المدرجة في أنظمة الاستثمار ما يلي:

- حماية الفضاء السياسي والإداري، وكذلك الشفافية، والحماية من إساءة استخدام المعاهدات.
- تركيز متزايد على تشجيع وتيسير الاستثمار (على الرغم من أن العبارة الثانية فضفاضة إلى حد ما) في السنوات الأخيرة
- التزامات المستثمر التي يجب الوفاء بها حتى يحصل المستثمرون على مزايا الحماية
- التزامات الدولة ، للحد من القضايا التنظيمية "السباق إلى القاع" في مواضيع مثل الضرائب أو حقوق العمل.

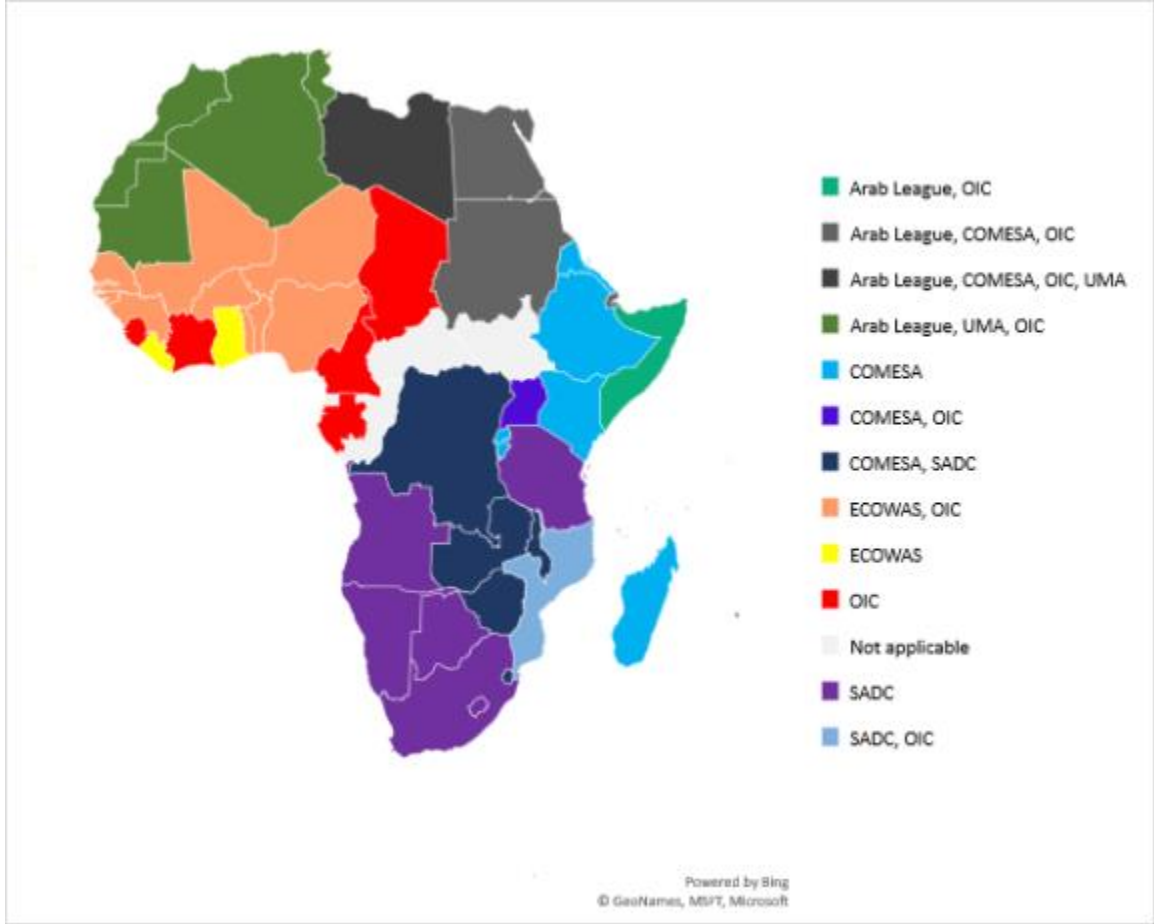
الشكل 6.1: نظرة عامة تخطيطية لخيارات بروتوكول استثمار AfCFTA

حل النزاعات				
الوقاية				
تشجيع وتيسير الاستثمار	حماية الاستثمار	التزامات المستثمر	التزامات الدولة	
<ul style="list-style-type: none"> • تبادل المعلومات بين وكالات تشجيع الاستثمار • نشر المعلومات للمستثمرين • مبادئ أو قواعد مشتركة للإجراءات الإدارية • آليات المراجعة المشتركة • منصات تبادل أفضل الممارسات • التعاون التقني 	<ul style="list-style-type: none"> • معاملة الدولة الأكثر رعاية • المعاملة الوطنية • (بدائل) المعاملة العادلة والمنصفة • الحماية الكاملة والأمن • مصادرة • تحويل الارصده 	<ul style="list-style-type: none"> • الامتثال للقوانين المحلية • حقوق الانسان • أخلاقيات العمل • حماية البيئة • حقوق الشعوب الأصلية • بناء القدرات • مكافحة الفساد • تحصيل الضرائب • المسؤولية الاجتماعية للشركات 	<ul style="list-style-type: none"> • حماية البيئة • حماية العمال • حماية المستهلك • معايير إعداد التقارير المالية 	

• المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019)

إن التطور الهام الثاني في اتفاقات الاستثمار في أفريقيا هو انتشار المعاهدات الثنائية والإقليمية المتداخلة في كثير من الأحيان، بين الدول الأعضاء في جانب ومع الشركاء الخارجيين في جانب آخر. ومع ذلك تقوم بعض الدول بزيادة عدد المعاهدات مع الشركاء الأفارقة، وهذه المعاهدات لا تتضمن دائماً جميع الضمانات اللازمة.

الشكل 6.2: عضوية البلدان الأفريقية في اتفاقية الاستثمار الإقليمية



مصادر: محور سياسة الاستثمار الانكساد.

يحتاج بروتوكول الاستثمار إلى معالجة هذه القضايا بشكل كاف. كما أنه يتيح لأفريقيا فرصة توضيح وتقديم رؤية بديلة لنظام الاستثمار وتوجيه المفاوضات المستقبلية (المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019)).

6.3 قانون الاستثمار لعموم أفريقيا (PAIC): نموذج لإعادة موازنة نظام الاستثمار في أفريقيا
اشتهر قانون الاستثمار لعموم أفريقيا على نطاق واسع بابتكاراته ومناهجه الجديدة في مواضيع ضمن اتفاقيات الاستثمار الدولية (شيديدي، 2019). وعلى وجه الخصوص، تحتل اعتبارات التنمية المستدامة مكان الصدارة، بما في ذلك المقدمة والأهداف والنطاق والأحكام الموضوعية (مبينغوي و شاشيرير، 2017). ويُفصّل الاستثمار بوضوح كوسيلة لتحقيق هدف التنمية المستدامة، وليس كهدف في حد ذاته.

من الناحية الجوهرية ، يدمج قانون الاستثمار لعموم أفريقيا ويركز على التزامات المستثمر المتعلقة بحقوق الإنسان وعمالة الأطفال وحماية البيئة واحترام القوانين المحلية والفساد والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وغيرها من القضايا. كما يحتوي قانون الاستثمار لعموم أفريقيا أيضًا على أحكام حول تشجيع الاستثمار وتيسيره (مبينغوي، 2018).

يعيد قانون الاستثمار لعموم أفريقيا تقييم نقدي لقواعد حماية الاستثمار التقليدية. على سبيل المثال ، تم إسقاط بند المعاملة العادلة والمنصفة. وأعيد تصميم حكم الدولة الأكثر رعاية (MFN) لمنع تسويق المعاهدة. إلى جانب المعاملة الوطنية ، تم إرساءها على "مثل الظروف" وتضمنت قائمة الاستثناءات. من خلال القيام بذلك، تم إنشاء قانون الاستثمار لعموم أفريقيا لحماية مساحة السياسة للحكومات الأفريقية لمواصلة التنظيم والابتكار في مجال سياسة الاستثمار.

كان مشروع قانون الاستثمار لعموم أفريقيا مهمة طموحة ، امتد إلى عدد كبير من القضايا المتعلقة بالاستثمار ، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والمنافسة ونقل التكنولوجيا والضرائب.

6.4 من قانون الاستثمار لعموم أفريقيا إلى بروتوكول الاستثمار

وقد تم تبني قانون الاستثمار لعموم أفريقيا باعتبارها "قانون" غير ملزم للمساعدة في تصميم اتفاقيات الاستثمار الإفريقية المستقبلية. ويُطلب عدة خطوات لتحويل ومراجعة أفكار هذا القانون إلى بروتوكول استثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

التوافق مع بنية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

يحتاج بروتوكول الاستثمار إلى التوافق مع هيكل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الأبعاد القانونية والمؤسسية.

إحدى القضايا الرئيسية هنا هي العلاقة بين بروتوكول الاستثمار وبرتوكولات مرحلتها الأولى والثانية، كما هو الحال في نزاعات الاستثمار التي تحد التجارة أو المنافسة أو الملكية الفكرية. ويلزم وجود هذه القضايا دائمًا (على سبيل المثال ، تعريف الأصول ، وإشارة مرجعية محتملة للاتفاق بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة منها لحقوق الملكية الفكرية والاستثناءات عند أخذ بروتوكول الاستثمار في الاعتبار).

تطوير الأحكام داخل قانون الاستثمار لعموم أفريقيا

وقد تطورت العديد من مجالات صنع المعاهدات الاستثمارية في السنوات الأخيرة ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مراجعة وتحديث محتمل. وتشمل هذه تشجيع الاستثمار وتيسيره ، والتي يمكن تعزيزها لدفع التكامل (ولكن يفضل أن تظل منفصلة عن حماية الاستثمار حتى لا تنشئ التزامات إضافية للدول المضيفة تجاه المستثمرين الأجانب).

إن الاختيارات المتعلقة بالجزء العملي من المعاهدة يجب أن تكون موثوقة، لأنها ستشكل طريق المسار المستقبلي للتكامل الإقليمي. على سبيل المثال ، يجب أن تظل التنمية المستدامة والحيز السياساتي أساسيين لبيئة استثمارية جديدة يمكن التنبؤ بها وواضحة وتطلعية. كما يجب معالجة المخاوف فيما يتعلق بوضع الشركات الأفريقية في وضع غير مؤاتٍ في ظل حماية أقوى ، على سبيل المثال ، للشركات الأوروبية أو الآسيوية بموجب اتفاقيات استثمار موازية (كيدان ، 2017-2018) وخطر تسويق المعاهدات.

تشمل الأحكام الجوهرية بشأن حماية الاستثمار، بالاعتماد على أفضل الممارسات في القارة (أو المستوحاة من شتى المقاربات)، ما يلي:

- يحتاج الاستثمار والأصول المستبعدة إلى التعريف
- إن أحكام الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية تكون قد تم تطويرها بشكل جيد في قانون الاستثمار لعموم أفريقيا ولكن يمكن مع ذلك مراجعتها
- يمكن استبعاد المعاملة العادلة والمنصفة (مثل النهج المتبع في PAIC أو يمكن اقتراح بديل أفريقي متقدم (كما هو الحال في (SADC)
- يمكن أن تقتصر الحماية الكاملة والأمن على الأمن المادي
- يمكن أن يقتصر الحق في التنظيم أو يوسع.
- يمكن أن تكون الوقاية من المنافسة إلى القاع قوية في سياق عموم أفريقيا.

الأحكام الفنية والإدارية

- يجب اتخاذ قرارات بشأن كيفية إدارة بروتوكول الاستثمار. القرارات الرئيسية هنا تتعلق بما يلي:
- تفعيل التزامات المستثمرين من خلال المطالبات والمطالبات المضادة (أي الإجراءات والتقنية والمؤسسية - انظر على سبيل المثال أمادو والأخرون، 2017؛ كراجيوسكي، 2020)
- طرق منع النزاعات (جزء من تسهيل الاستثمار)
- اختيار أحكام تسوية المنازعات، لأنها تجسد العلاقة الأساسية مع الاستثمار والمستثمرين.

على وجه الخصوص ، تسمح قانون الاستثمار لعموم أفريقيا للبلدان بتقديم بنود تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول خاضعة للقوانين المعمول بها في الدولة المضيفة و / أو الاتفاق المتبادل بين الأطراف المتنازعة" (حل وسط للدول الإفريقية إما المؤيدة لـ ISDS أو مناهضة لها، (كين، 2018). يمكن مراجعة هذا النهج في منظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع خيارات أخرى بما في ذلك محكمة الاستثمار الأفريقية أو المحكمة المختلطة لـ ISDS، و يجب أيضاً الحرص على التوافق مع آليات تسوية المنازعات القائمة (من دولة إلى أخرى) في بروتوكول منظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن تسوية النزاعات، والذي لم يتم تصميمه مع وضع المستثمرين وقضايا الاستثمار في الاعتبار.

المراجع

- أمادو، كيرن، رودريغيز (2018)، التحكيم في سلوك المستثمرين الدوليين. مطبعة جامعة كامبرج.
- شيددي، (2019)، الفصل الخامس عشر: إنهاء أنظمة الاستثمار في الاستعمار لأغراض التنمية في إفريقيا المعاصرة. السيادة الاقتصادية الإفريقية المقفلة بالشبكات: إنهاء الاستعمار الإمبريالي الجديد لحقول القوة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في القرن الحادي والعشرين، 395.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، مفوضية الاتحاد الأفريقي، بنك التنمية الأفريقي والأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2019) "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا التاسع: الخطوات التالية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- كين ، م.، (2018)، قانون الاستثمار لعموم أفريقيا: خطوة أولى جيدة ، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.
- كيدان ، و. (2017)، اتجاهات قانون الاستثمار الدولي المعاصر ومعضلات أفريقيا في مشروع قانون الاستثمار لعموم أفريقيا، Int'l L. Rev. ، 50، 523
- كيدان ، و. (2018). اختلاف معاهدة الاستثمار بين الصين والهند وتجارب تسوية النزاعات وأثارها على إفريقيا، Loyola of Chicago Law Journal ، 49، 406
- كراجيفسكي ، م. (2020)، كابوس أم حلم نبيل؟ تحديد التزامات المستثمر من خلال إبرام المعاهدات وتطبيق المعاهدة، مجلة الأعمال وحقوق الإنسان، 5 (1) ، 105-129
- امينغوي،(2018) ، تسهيل الاستثمار من أجل التنمية المستدامة: إنه مهم لأفريقيا.
- امينغوي و شاشيرير، (2017)، إضفاء الطابع الإفريقي على قانون الاستثمار الدولي: قانون الاستثمار الأفريقي وإصلاح نظام الاستثمار الدولي، مجلة الاستثمار والتجارة العالمية ، 18 (3) ، 414-448
- سالاكوز وسوليفان، (2005)، هل تعمل معاهدات الاستثمار الثنائية حقاً؟: تقييم لمعاهدات الاستثمار الثنائية وصفقاتها الكبرى، Harv. Int'l. ، 46 ، 67
- سيرينغر و بورسما، (2014)، أهمية معاهدات الاستثمار الثنائية عند الاستثمار في الأسواق الناشئة، Bus. Today ، 1

7. تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

سارة بريوين

تسمح معظم معاهدات الاستثمار الدولية للمستثمرين الأجانب بإنفاذ الحقوق المستحقة لهم من قبل الدول بموجب تلك المعاهدات مع تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. تشير عبارة "تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول" (ISDS) إلى تسوية النزاعات القائمة على المعاهدات من خلال التحكيم حيث (1) يجوز للمدعي - المستثمر تقديم دعوى مباشرة ضد الدولة المضيفة؛ و(2) يتم حل النزاع عن طريق محكمة يتم تشكيلها على أساس مخصص للنزاع؛ و(3) يلعب كلا الطرفين المتنازعين ، بما في ذلك المدعي - المستثمر والدولة المدعى عليها ، دورًا مهمًا في اختيار هيئة التحكيم. إن القضايا الواردة أدناه هي تلك التي أثارها الدول لكي تنظر فيها مجموعة العمل الثالثة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) حول إصلاح الاستثمار.

تحدد هذه المذكرة أولاً بعض المخاوف والقضايا المعترف بها على نطاق واسع مع منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية ثم تبحث في الأساليب الحديثة للمنظومة.

7.1 المخاوف المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ينظر فريق عمل الثالث التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في ثلاث مجموعات من المخاوف.

1. المخاوف المتعلقة بالنقص في الاتساق و الترابط في قرارات التحكيم الصادرة عن محاكم منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وكذلك القدرة على التنبؤ في هذه القرارات وصحتها بحد ذاتها.
- لعدم وجود نظام للسوابق الملزمة في منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ، يقوم المحكمون بتفسير المعايير الجوهرية (مثل مستوى الحماية تدينها الدول للمستثمرين) بطرق متضاربة وغير متناسقة وغير متوقعة. وينطبق الشيء نفسه على القضايا الإجرائية والاختصاصية (تقرر المحكمة ما إذا كان لديها صلاحية النظر في القضية أم لا)
- يمكن للدول أن تواجه إجراءات متعددة يقدمها مستثمرون مختلفون يعارضون نفس الإجراء ، أو إجراءات متعددة يقدمها نفس المستثمر في منصات مختلفة. مع ذلك لا يوجد إطار محدد للتعامل مع الإجراءات المتعددة، مما يؤدي إلى تفاقم قضايا النتائج غير المتسقة وزيادة التكاليف للدول.
- تتمتع الدول بفرصة محدودة للاعتراض أو للطعن في القرارات غير الصحيحة أو غير المتسقة ، باستثناء إجراءات الإبطال الحالية، وهي ذات نطاق ضيق للغاية.

2. مخاوف بشأن المحكمين وصناع القرار

- بما أن الأطراف هي التي تعين وتدفع المحكمين الخاصين بها ، فمن الأرجح أن تقوم بتعيين المحكمين الذين يعرفونهم والذين يتوقعون أن يكونوا أكثر تعاطفاً مع قضيتهم، والذين ليسوا بالضرورة الأكثر حيادية وكفاءة وتأهيلاً.
- ثمة القليل من التنوع من حيث الجنس والعرق والجغرافيا واللغة والعمر والتقاليد القانونية في مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يميلون إلى تعيينهم كمحكمين. هذا أمر مقلق لأنه في العادة تمثيل الآراء ووجهات النظر المختلفة يمكن أن يزيد من تكلفة ومدة الإجراءات حيث يكون لدى المحكمين الفرديين جداول مزدحمة وعدد كبير من القضايا.
- تأثير مسألة "الدعوى المزدوجة" مخاوف من أن المحكمين قد لا يكون محايدين أو قد يكون قد حكموا مسبقاً على القضايا في قضية. يشير الدعوى المزدوجة إلى قدرة فرد واحد على لعب أدوار مختلفة متعددة في عملية منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في نفس الوقت ، مثل كونه محكماً ومستشاراً وشاهدًا خبيراً ومستشاراً لأمور طرف ثالث.
- لا توجد مجموعة معايير متنسقة وواضحة وعالمية لاستقلالية المحكمين وحيادهم، لتوجيه قضايا مثل الدعوى المزدوجة.
- ثمة آلية اعتراض محدودة وغير فعالة للدول للطعن في تعيين محكم لعدم الاستقلال والحياد.

3. مخاوف بشأن تكلفة ومدة حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

- في العادة تكون إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول طويلة ومكلفة، حيث يبلغ متوسط التكلفة المقدرة للدفاع عن مطالبة 8 ملايين دولار، و يتجاوز هذه القيمة بكثير أحياناً. على سبيل المثال ، أنفقت الفلبين 58 مليون دولار للدفاع عن حالتين رفعهما مستثمر ألماني ، وأنفقت أستراليا 39 مليون دولار للدفاع عن قضية رفعتها شركة التبغ فيليب موريس.
- لا يوجد نهج واضح ومتسق لتخصيص التكاليف من قبل هيئات التحكيم.
- لا توجد آلية تتيح للدول أن تطلب من المحاكم معالجة أو شطب دعاوى تافهة أو غير جديرة بالاهتمام في مرحلة مبكرة من الإجراءات ، الأمر الذي سيساعد على خفض التكاليف.

بالإضافة إلى القضايا المذكورة أعلاه ، أعربت الدول والمعنيون لسنوات عديدة عن شتى المخاوف عن منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وتشمل هذه المخاوف ما يلي:

- إن منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تعمل في ظل ظروف السرية التامة، ومنع الرقابة والمشاركة من قبل أصحاب المصلحة الآخرين
- تحل المنظومة محل القرارات القضائية المحلية والقانون والمؤسسات المحلية
- تعمل المنظومة ضد مصالح الدول النامية
- تهيئة المنظومة الظروف لـ "البرد التنظيمي"
- تنشئ المنظومة فئة حصرية لتسوية المنازعات للمستثمرين الأجانب

- تسمح بجوائز نقدية كبيرة الحجم للمستثمرين (في هذا الصدد ، أصبحت الآن الجوائز التي تقدر بمليارات الدولارات شائعة)

توجد أشكال أخرى لتسوية المنازعات تستحق النظر فيها. والجدير بالذكر هو أن العديد من المخاوف المذكورة أعلاه تعتبر من القضايا الجوهرية والمتأصلة في مفهوم منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ISDS، قد لا تتم معالجتها بسهولة من خلال الضمانات الإجرائية المنصوص عليها في القسم التالي من هذه المذكرة، لأنه قد يتطلب الأمر إعادة النظر على نطاق أوسع في إدراج المنظومة في اتفاقيات الاستثمار الدولية، خاصة في سياق صك إقليمي مثل بروتوكول استثمار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA . وتشمل الأشكال الأخرى لتسوية المنازعات: التحكيم بين الدولة والأخر، والخيارات المحلية أو الإقليمية القائمة على المحاكم، وآليات منع النزاعات ، والتي تم استكشافها بمزيد من التفصيل في القسم التالي. يمكن التعامل مع هذه الخيارات كآليات بديلة للمنظومة بالاشتراك معها.

للمزيد من الاطلاع:

- الأونسيترال وإصلاح تسوية منازعات الاستثمار
- المرحلة الثانية من مراجعة الأونسيترال لمنظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS)، لماذا "الأمر الأخرى" مهمة حقًا؟
- تعديل قاعدة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: محاولة لمعالجة بعض المخاوف بشأن ISDS التي حددتها مجموعة عمل الأونسيترال الثالثة.

7.2 المناهج الحديثة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

تتضمن لغة معاهدة الاستثمار الحديثة ضمانات وقيود على منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) لمحاولة معالجة المشكلات وتقليل المخاطر مع المنظومة المنصوص عليها في القسم السابق.

متطلبات تقديم النزاع

تحدد المعاهدات الحديثة متطلبات أو عقبات يجب على المستثمرين المطالبين تغلب عليها قبل أن يتمكنوا من بدء مطالبة منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. على سبيل المثال ، يجب على المطالبين عادةً محاولة حل النزاع وديًا لفترة (سنة أشهر، مثلًا) ، والتنازل عن حقهم في متابعة المطالبة بطرق أخرى. قد يُطلب من المدّعين أيضًا استنفاد سبل الانتصاف المحلية (أي تقديم مطالبتهم بالحل من قبل المحاكم المحلية أو الإجراءات الإدارية) ، عادةً لمدة ثلاث سنوات ، قبل السماح لهم باللجوء إلى المنظومة. تفرض العديد من المعاهدات الجديدة أيضًا فترة قيود تتطلب من المستثمر تقديم مطالبته في غضون فترة زمنية معينة (عادة ثلاث سنوات) من خرق المعاهدة المزعوم.

قد تتطلب المعاهدات الحديثة أيضًا موافقة كتابية مسبقة من الأطراف المتنازعة لتقديم نزاع للتحكيم. يمكن أن يساعد هذا في تجنب موقف يحكم فيه المحكمون على قوانين وسياسات المصلحة العامة الهامة، أو غيرها من قضايا السياسة العامة الحساسة التي لا يمكن حلها بشكل مناسب من خلال

التحكيم. تضع بعض المعاهدات أيضًا بعض التدابير من نطاق منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ، أو تحدد قائمة محدودة من الالتزامات التي يمكن تطبيق المنظومة عليها. قد تحتوي الصياغة الحديثة أيضًا على أحكام تعزز عمليات بين الدول فيما يتعلق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، خاصة في مجالات السياسة الحساسة أو التقنية. وهذا يسمح للأطراف ، بدلاً من المحكمين ، أن يقرروا ما إذا كانت بعض التدابير تستوفي اختبار الاستثناءات التي كانوا يعترضون إنشاؤها.

أخيرًا ، تجعل بعض المعاهدات الجديدة الوصول إلى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول مشروطًا بسلوك المستثمر. وهذا يعني ، على سبيل المثال، أن المستثمر الذي أثبت استثماره من خلال الفساد أو الاحتيال، أو ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو الضرر البيئي، أو الانتهاكات الجسيمة لقانون العمل أو ما شابه ذلك ، يمكن منعه من استخدام منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

الضمانات الإجرائية

تحتوي العديد من المعاهدات الحديثة على ضمانات إجرائية لمحاولة معالجة القضايا الموضحة في المذكرة السابقة وتخفيف المخاطر على مصالح الدول التي تفرضها منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. قد تحدد المعاهدات الأحداث معايير حياد واستقلالية المحكمين ، أو تشير إلى مدونات سلوك المحكمين. لذلك تعالج بعض المعاهدات هذه القضية من خلال مطالبة الأطراف بوضع قائمة بالمحكمين الذين يتم اختيارهم مسبقًا من قبل أطراف المعاهدة ، بدلاً من اختيارهم من قبل الأطراف المتنازعة عند بدء القضية.

إن صياغة المعاهدات الحديثة تعالج بشكل متزايد المخاوف المتعلقة بالشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة الأوسع نطاقًا في إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتشير بعض المعاهدات إلى قواعد الأونسيترال (UNCITRAL) بشأن الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول. كما تحتوي معاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي واتفاقية الاستثمار الخاصة بالسوق المشتركة لمنطقة الاستثمار المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا على أحكام موسعة بشأن الشفافية في إجراءات التحكيم بين المستثمرين والدول. وقد تحتوي المعاهدات الحديثة أيضًا على أحكام تسمح خصيصًا بتقديم بيان من "صديق المحكمة" (amicus curiae)، وهذا الشخص - أي صديق المحكمة - ليس طرفًا في القضية ولا يشترك مع طرف أو محكمة ولكنه يساعد المحكمة من خلال تقديم معلومات ذات صلة بالقضية.

حاليًا توفر العديد من المعاهدات الجديدة إرشادات لمحكمة في مصادر القانون المطبق التي يجب أن تراعيها عند تفسير وتطبيق المعاهدة. وهذا يمنع المحكمة من التركيز فقط على أحكام حماية المستثمرين في المعاهدة عند البت في أمر ما ، وسيحدد عادة أن القانون المحلي للدولة المضيفة هو القانون الحاكم ، إلى جانب المبادئ العامة للقانون الدولي. ويمكن أيضًا أن يتطلب هذا النوع من الأحكام أن تنظر المحكمة (وتلتزم) في أي بيانات تفسيرية مشتركة تتعلق بتفسير أي جزء من المعاهدة. كما يمكن للبيان التفسيري المشترك أن يسمح للدول الأطراف بالموافقة على توضيح أو تقييد كيفية تفسير أي جزء من المعاهدة ، باعتباره "صمام أمان" لوقف التفسيرات غير المقصودة الملزمة. وهذا يمكن أن يكون أبسط وأكثر فاعلية من تعديل المعاهدة.

لقد أصبح سائداً أن تواجه الدول العديد من مطالبات المعاهدات في نفس الوقت ، وكلها تتبع من نفس الإجراء ومن أحكام معاهدة الاستثمار المماثلة. لمعالجة ذلك ، تحتوي المعاهدات الأحدث على أحكام تحدد كيفية دمج مطالبات متعددة في عملية واحدة. هذا يمكن أن يقلل إلى حد كبير العبء على الدولة في محاولة الدفاع عن حالات متعددة في نفس الوقت. كما أنه يقلل من خطر اتخاذ قرارات متضاربة بشأن نفس القضية.

لمعالجة المخاوف حول التكاليف المرتفعة التي يتحملها دافعو الضرائب للدفاع عن مطالبات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ، بدأت المعاهدات الحديثة تتضمن أحكاماً بشأن الأمان للتكاليف. إن طلب ضمان التكاليف يحدث عندما يُطلب من المستثمر تحويل مبلغ معين من المال كضمان لتكاليف الدولة في الدفاع عن المطالبة إذا خسر المستثمر القضية. إنها حماية يمكن أن تمنع الدولة من أن تخسر بشكل كبير للدفاع عن قضية فاشلة رفعها مستثمر أصبح في وقت لاحق معسراً أو غير قادر أو غير راغب في الدفع. يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تصفية الادعاءات المضاربة.

ولأسباب مماثلة، تتطلب المعاهدات الأخيرة أيضاً الكشف عن تمويل من طرف ثالث. و تمويل الطرف الثالث حيث تدفع الشركة التي تملك حصة أو مصلحة في الحكم القضائي النهائي تكلفة القضية أصبح أمراً شائعاً في منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. و يعتبر الكثير أن تمويل الطرف الثالث لديه القدرة على تغيير ديناميكيات منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ على سبيل المثال ، قد يشجع المستثمرين على الخروج من بلد والسعي للحصول على مكافأة نقدية من خلال المنظومة، بدلاً من البقاء ومحاولة التفاوض على تسوية مقبولة للطرفين. قد تمكن من رفع القضايا الضعيفة أو الهامشية وتحفيز المستثمرين على السعي للحصول على مطالبات أكبر.

لعل المستثمر يرفع قضية ضعيفة أو هامشية لمجرد الضغط على الدولة لتسوية مالية أو لسحب قانون أو إجراء جديد أو ما يسمى بـ "البرد التنظيمي" **regulatory chill**. تتناول المعاهدات الأحدث هذا الإجراء من خلال توفير ما يُعرف باسم عملية "إلغاء" - **'strike out' process** - ويعنى هذا الإجراء بمعجل للتخلص من المطالبات غير الجديرة بالاهتمام في المرحلة الأولية من الإجراء. وهذا يجعل من الممكن رفض الادعاءات التي "تفتقر بوضوح إلى الجدارة القانونية" أو "التي لا أساس لها من الصحة" في وقت مبكر - قبل أن تستهلك موارد الدولة دون داع - وذلك لمنع مستثمري "صندوق البريد" من استخدام شركات وهمية لإطلاق مطالبات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ، وتشتمل العديد من المعاهدات على بند "رفض المزاياء" الذي يسمح للدولة المضيئة بالطعن في استخدام المستثمر لآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عندما لا يكون مستثمراً حقيقياً في الوطن المطالب به القطية. ولغرض مماثل ، تتطلب بعض المعاهدات القديمة موافقة المستثمر أو تسجيله مسبقاً حتى يتمكن من استخدام منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب معاهدة.

تحد العديد من المعاهدات الجديدة من أنواع المكافأة م الجوائز التي يمكن أن تأمر بها المحاكم. في سياق نزاع الاستثمار ، قد يكون التدبير المشتكى منه ممارسة مشروعاً تماماً لسيادة الدولة أو تنظيم المصلحة العامة. على هذا النحو ، تنص لغة المعاهدة الحديثة على أن تكون التعويضات مقتصرة على التعويضات ، ولا تمتد إلى السماح للمحكمة بأن تأمر بإلغاء الإجراء. أخيراً ، حددت المعاهدات الأخيرة أحكاماً صريحة بشأن آلية الاستئناف المحتملة ، أو النية للتفاوض بشأن آلية الاستئناف. يمكن لآلية الاستئناف أن تحسن القدرة على التنبؤ والمساءلة والاتساق والتماسك في الفصل بين المستثمرين والدول.

المطالبات المضادة والتزامات المستثمر

تحاول معاهدات الاستثمار الحديثة ، مثل قانون الاستثمار لعموم أفريقيا أو اتفاقية الاستثمار بين المغرب ونيجيريا لعام 2016 ، الموازنة بين الحقوق الممنوحة للمستثمرين من قبل الدول والالتزامات تجاه المستثمرين ، على سبيل المثال احترام القوانين المحلية والتأكد من أن عملياتها لا تنتهك حقوق الإنسان أو حماية العمال أو الإضرار بالبيئة. عندما تكون التزامات المستثمر موجودة في معاهدة ، يمكن جعلها ذاتية التنفيذ من خلال ربطها بأحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الواردة في تلك المعاهدة.

ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين. يمكن للمعاهدة أن تنص على أنه إذا ادعت دولة طرف في نزاع آثاره مستثمر أن المستثمر يخرق التزاماته تجاه المستثمرين ، فيجب على المحكمة أن تأخذ ذلك في الاعتبار كعامل في التخفيف. وهذا يشمل النظر فيما إذا كان خرق المستثمر يضعف قضيته أو يقلل من مقدار الأضرار التي يستحقها. يمكن للمعاهدة أيضاً أن تسمح للدولة المدعى عليها بتقديم مطالبة مضادة لخرق المستثمر لالتزاماته أو للقانون المحلي.

منع المنازعات والاسترضاء والوساطة

تأمل الدول والمستثمرون والمجتمعات المحلية في إقامة علاقات إيجابية طويلة الأمد. على هذا النحو ، تخلق المعاهدات الحديثة الآن آليات لمنع النزاعات الطفيفة من التصعيد إلى إجراءات مثيرة للجدل والتي من المحتمل أن تضر بالعلاقات بين أصحاب المصلحة. وهذا يتطلب إنشاء مؤسسات (مثل نقاط الاتصال واللجان المشتركة وأمناء المظالم) والعمليات. ويمكن أن يشمل ذلك:

- إنشاء آليات فعالة للتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك نقاط الاتصال واللجان المشتركة وغيرها من الأدوات لتعزيز منع النزاعات. وقد يمنع النزاعات من التصعيد ويمكن إشراك منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.
- اشتراط أسلوب الاسترضاء أو الوساطة أو أي آلية بديلة أخرى لتسوية المنازعات كشرط مسبق إلزامي لتسوية المنازعات بشكل أكثر رسمية، مثل التحكيم والفصل
- تحديد فترة تهدئة بين الإشعار لأولي للنزاع وبدء عملية التحكيم الرسمية. ويتيح ذلك المزيد من الوقت للطرفين للسعي إلى تسوية ودية أو من خلال آليات بديلة لتسوية المنازعات.

التحكيم بين دولة وأخرى والخيارات المحلية أو الإقليمية القائمة على المحاكم

يمكن للدول أيضاً النظر في خيارات أخرى لآليات تسوية المنازعات الاستثمارية. ينطوي أحد الخيارات على منح تسوية المنازعات الاستثمارية إلى المحاكم الوطنية والإقليمية ، باعتبارها الآلية الوحيدة المتاحة. هذا هو النهج الذي تتبعه جنوب أفريقيا حالياً ، على سبيل المثال - إن النظام الإقليمي أو القاري القائم على المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى نتائج وتفسيرات أكثر اتساقاً ، وتجنب موقف يختلف فيه تفسير حكم ما بناءً على من الذي بدأ المطالبة أو من يجلس في المحكمة. وقد تؤدي الخيارات المؤسسية على المستوى الإقليمي أو القاري إلى حل العديد من المشكلات الإجرائية والتكلفة المحددة في سياق التحكيم بين المستثمرين والدول.

خيار آخر هو توفير فقط لآليات التحكيم بين الدولة ، والتي تسمح للدول بتقديم مطالبات ضد دولة أخرى نيابة عن المستثمر الوطني. توجد بالفعل بين الدولة والأخرى في معظم معاهدات الاستثمار ولكن عادة كخيار إلى جانب تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

للمزيد من الاطلاع:

- مجموعة أدوات الاستدامة للمفاوضين التجاريين (أحكام الاستثمار)
- سلسلة أفضل الممارسات للمعهد الدولي للتنمية المستدامة حول الأمن من أجل التكاليف واستنفاد سبل الانتصاف المحلية وتسوية المنازعات بين الدولة والأخرى ومتطلبات التسجيل والموافقة في معاهدات الاستثمار والشفافية في عملية تسوية المنازعات

8.1 ما المقصود بتعزيز الاستثمار وتيسير الاستثمار؟

إن الاستثمار عنصر حاسم في التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل الظروف المناسبة، أن يحسن النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، ويخلق فرص العمل، وينقل التكنولوجيا والدراسة الفنية، ويؤدي إلى رفع مستوى سلسلة التوريد. بيد أن فوائده ليست تلقائية، وإذا لم تكن محكومة بعناية، فإن الاستثمار قد يؤدي إلى الإضرار بالبيئة، ومعايير العمل، ويؤدي إلى التهرب الضريبي أو غير ذلك من النتائج غير المرغوب فيها.

ومن الممكن أن يساعد تشجيع الاستثمار وتيسير الاستثمار الدول بدورها في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتوسيعه والاحتفاظ به. هذان المفهومان متدايمان ولكنهما في الممارسة العملية يستتبعان أنشطة مختلفة جدا: إن الترويج للاستثمار يعني الترويج لدولة (أو موقع داخل دولة ما) كوجهة استثمارية، ويعني تيسير الاستثمار ضمان عدم مواجهة المستثمرين عقبات غير مستحقة في إنشاء أو توسيع نطاق الاستثمارات أو إدارة أعمالهم، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية المبهمة أو المربكة أو المرهقة؛ والاجراءات الادارية المعقدة أو المتأخرة؛ والصعوبات في فهم فرص الاستثمار أو تقييمها؛ والفساد؛ أو الافتقار إلى البنية الأساسية أو الخدمات بالغة الأهمية.

ورغم أن وكالات تشجيع الاستثمار في كثير من البلدان مكلفة بتعزيز وتيسير الاستثمار على السواء، فإن الأطر القانونية وأطر السياسات اللازمة لتيسير الاستثمار والاحتفاظ به بشكل فعال تتطلب اتباع نهج أوسع في الحكم والإدارة.

النقاط الأساسية:

- إن الترويج للاستثمار يدور حول الترويج لبلد ما (أو موقع داخل بلد ما) كوجهة استثمارية.
- إن تيسير الاستثمار يضمن عدم مواجهة المستثمرين عقبات لا داعي لها في إنشاء الاستثمارات أو توسيعها أو إدارة أعمالهم

8.2 ما هو تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؟

إن المفاهيم التقليدية لتيسير الاستثمار، بل وحتى العديد من المناقشات التي تدور اليوم حول هذا الموضوع (حتى تلك التي تزعم دمج أهداف التنمية المستدامة)، تميل إلى التركيز على المستثمرين، والتركيز على تسريع الموافقات، وإزالة العقبات أو الحواجز التنظيمية، وتثبيت البيئة القانونية والتنظيمية.

ولكن كما جاء في قائمة العمل العالمية لتيسير الاستثمار (2016) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):

لا يمكن النظر في أي مبادرة تيسير بمعزل عن الاستثمار الأوسع في أجندة التنمية. وينبغي أن تدعم الجهود الفعالة لتيسير الاستثمار تعبئة وتوجيه الاستثمار نحو التنمية المستدامة، بما في ذلك بناء القدرات الإنتاجية وبنية التحتية الأساسية. وينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إطار سياسة الاستثمار الشاملة، الذي يستهدف تحقيق أقصى قدر من فوائد الاستثمار وتقليل الآثار الجانبية السلبية إلى أدنى حد.

وبالمثل، فإن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، كما يتضح من إطار سياستها للاستثمار، تضع في تصورهما تيسير الاستثمار كجزء من سياق سياسي أوسع ينبغي للحكومات أن تستهدف فيه دعم بيئة تمكينية للاستثمار، ولكن تلك التي تعزز من فوائدها التنموية للمجتمع (نوفيك و دي كرومبروغي، 2018).

وهكذا، فإن العوامل التي تعتبر الآن حاسمة للتقدم، إلى جانب السياسات الموجهة نحو المستثمرين، هي حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية (بما في ذلك ما يتعلق بتنظيم المشاريع النسائية)، والارتقاء بالصناعة، والتدريب على العمالة والمهارات، وحقوق الإنسان، والصحة، والمناخ، وغير ذلك من عناصر خطط وأجندات التنمية الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.

ومن ثم، يمكن فهم تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على أنه مزيج من الأدوات والسياسات والعمليات التي تعزز الإطار التنظيمي والإداري لتيسير الاستثمار الذي يزيد إلى أقصى حد من أهداف التنمية المستدامة ولا يقوضها. ومع ذلك، لا توجد أدلة تجريبية كافية أو اتفاق مشترك بشأن الأدوات والسياسات والعمليات اللازمة أو المستصوبة على وجه التحديد بالنسبة للبلدان لتيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وما إذا كان أفضل سبيل لتنفيذ هذه الأدوات هو:

- على الصعيد الوطني
- على الصعيد الإقليمي
- على الصعيد القاري أو
- على الصعيد الدولي

وما إذا كان ذلك عن طريق:

- دولة المستثمر
- الدولة المضيفة للاستثمار
- المستثمر
- الشبكات الثنائية الأطراف (مثل المنظمات الاقتصادية أو الشبكات القائمة على المعاهدات) أو
- المؤسسات الدولية (نوفيك و دي كرومبروغي، 2018).

النقاط الأساسية:

- إن تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة هو مزيج من الأدوات والسياسات والعمليات التي تعزز الإطار التنظيمي والإداري لتيسير الاستثمار الذي يزيد إلى أقصى حد من أهداف التنمية المستدامة ولا يقوض هذه الأهداف.
- ويمكن تنفيذ كل أداة على أفضل وجه على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو القاري أو الدولي، و/أو بواسطة دولة المستثمر أو الدولة المضيفة أو المستثمر نفسه أو الشبكات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو المؤسسات الدولية

8.3 الإدارة والأدوات الإدارية الوطنية أو الإقليمية أو القارية أو الدولية

إن القرارات المتعلقة بكيفية قبول بلد ما للاستثمار والموافقة عليه وتنظيمه معقدة وتتطلب موازنة التكاليف والمنافع (المتنافسة) في مجالات واسعة النطاق مثل البيئة والصحة والعمل والمنافسة والضرائب والاعتبارات الخاصة بالقطاعات والتي قد تختلف باختلاف الصناعة (مثل المؤسسات المالية، والمجاري، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتصنيع، والاتصالات، والزراعة، وما إلى ذلك) بل والاقتصاد.

وتركز على الصعيد الوطني المسائل التنظيمية المتصلة بإمكانية الوصول إلى اللوائح والاجراءات الاستثمارية وشفافيتها، والاجراءات الادارية المنطبقة على الاستثمار، والطرق التي يمكن بها تيسير إقامة الروابط مع الاقتصاد الاوسع. وعلى نحو مماثل، وضعت حكومات الاتحاد الأفريقي بشكل فردي أجندات وخطط للتنمية يمكن تطويرها بشكل كبير من خلال تدابير تيسير الاستثمار. وبالتالي، فإن الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية ذات صلة مباشرة إلى حد كبير بالنهوض بنتائج التنمية المستدامة (Brauch et al., 2019).

كما وضعت حكومات الاتحاد الأفريقي أيضاً أهداف التنمية الإقليمية والقارية التي تتضمن تدابير تيسير الاستثمار. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمنظمات الإقليمية الأخرى اتفاقات نموذجية ومبادرات أخرى لدفع أهداف استثمارية معينة إلى المنطقة وداخلها. وعلى نحو مماثل، تمثل مدونة الاستثمار للبلدان الأفريقية مبادرة قارية لتعزيز وتيسير وحماية الاستثمارات، بما في ذلك عملياتها ونتائجها، لتعزيز التنمية المستدامة للدول الأعضاء. وهذه المنصات الإقليمية والقارية الراسخة تشكل أيضاً أهمية كبرى لتعزيز النتائج المتفق عليها وتيسير الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة.

ودور تيسير الاستثمار أوسع نطاقاً من مجرد سياسات الدول المستوردة لرأس المال، أو فيما بين المناطق؛ إن الظروف التي ينبغي أن تكون فيها الدول الموطن، وهي تنظم أو تيسر أو تدعم الاستثمار الخارجي (على سبيل المثال، عن طريق التأمين ضد المخاطر السياسية، والضمانات، وحماية معاهدة الاستثمار) تختلف باختلاف الاقتصاد، ولكنها تشكل أيضاً جزءاً من السؤال الأكبر حول الظروف التي يمكن فيها، وينبغي خلالها انتقال رأس المال من اقتصاد إلى آخر.

وعلى نحو مماثل، تتطور بسرعة القواعد التي تركز على المستثمرين والتي ترتبط بسلوك الأعمال الملتزم والمسؤوليات المترتبة على احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يفرض المزيد من المسؤولية والتبعات على الجهات الفاعلة في الشركات فيما يتصل بالامتثال بهذه الأطر.

وعلى هذا النحو، قد يكون هناك أيضاً دور مهم للتعاون على المستوى فوق الوطني الذي قد يساعد في تنسيق جهود التيسير، وتعزيز التعلم، ومعالجة بعض تحديات العمل الجماعي. (نورفيك و دي كرومروغي، 2018).

النقاط الأساسية:

قد يكون أفضل تنفيذ لكثير من المسائل التنظيمية المتصلة بتيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ولكن قد يكون هناك أيضاً دور للتعاون الإقليمي والقاري والدولي لمعالجة بعض مسائل الحكم

8.4 استخدام الاتفاقيات الدولية لتعزيز وتيسير الاستثمار المستدام

وفي عالم يتسم بسلاسل القيمة العالمية ورأس المال المتنقل، تواجه البلدان مشاكل عمل جماعية مختلفة تتصل بتيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تتنافس بلدان عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن يحدث سباق تنظيمي إلى القاع، من حيث المعايير البيئية ومعايير العمل والمعايير الاجتماعية. ومن هذا المنظور فإن "تيسير الاستثمار" قد يؤدي إلى الإفراط في تبسيط المتطلبات الحيوية وتعجيلها، مثل تقييم الأثر البيئي أو الاجتماعي أو حقوق الإنسان على أمل تخفيف الاستثمار المباشر الأجنبي، على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن هذه العمليات تؤدي في نهاية المطاف إلى استثمارات أعلى جودة وأطول أجلاً (كولمان وآخرون، 2018). إن صياغة القواعد والمنصات التي سوف تشتمل على التعاون الدولي في التعامل مع هذه القضايا قد تساعد في إيجاد التوازن بين الأولويات المتنافسة فيما يتصل بتيسير الاستثمار من منظور التنمية المستدامة.

وعلى نحو مماثل، فإن سد الثغرات في الحكم عبر الوطني، من حيث صياغة القوانين التي تنظم سلوك الشركات ورصدها وإنفاذها، قد يكون أمراً بالغ الصعوبة. وقد يؤدي هيكل الشركات إلى تآكل القواعد الضريبية، والأذى الخارجي للمجتمعات، وعجز الاقتصادات المحلية أو المضيفة عن الحصول بفعالية على المعلومات حول سلوك الشركات أو تنظيمه. ويمكن بالمثل أن يكون التعاون الدولي وتقاسم المعلومات فيما يتعلق بأسر الشركات والطرق التي يمكن بها تنظيم سلسلة الاستثمار تنظيمياً فعالاً من أجل تحقيق المنفعة الاجتماعية لكل من البلد الموطن والبلد المضيف أساساً مفيداً للجهود المبذولة على الصعيد فوق الوطني.

وأخيراً، قد تكون منصات تبادل المعلومات المحيطة بأفضل الممارسات والتحديات متخلفة. وقد ترغب وكالات تشجيع الاستثمار وغيرها من الكيانات الحكومية في فهم الممارسات الناجحة والاستفادة منها بشكل أفضل، أو التعلم من التحديات التي تواجهها البلدان الأخرى، في إنشاء ما يلي:

- أدوات لتسهيل الاستثمارات (المتاجر المتكاملة، أنظمة تسجيل الأعمال، خدمات ما بعد الرعاية)
- سياسات لتحسين الاستثمار (قواعد بشأن الشفافية، وممارسات مكافحة الفساد، وآليات الحكم الرشيد) و
- عمليات لجعل الأدوات والسياسات مفيدة (الحوار؛ والتنسيق بين الوكالات؛ وبناء القدرات) (نوفيك و دي كرومبروغي، 2018؛ Brauch et al.، 2019).

وما سوف يكون مهماً بالنسبة للحكومات أن تفكر فيه هو الحد الذي قد تذهب إليه الجهود الإقليمية أو القارية أو الدولية فيما يتصل بتيسير الاستثمار، أو مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبني نهج أكثر تعاونية، أو ربما من خلال تبني نهج أكثر "صعوبة" قائمة على الالتزام. وترد أدناه أمثلة لكل منها.

النقاط الأساسية:

- حل مشاكل العمل الجماعي ضروري لتيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وإن كان من الأمور المعقدة وغير الواضحة في كثير من الأحيان على أي مستوى وبأي أدوات يمكن تحقيقها على أفضل وجه.
- يتعين على الحكومات أن تفكر في ما إذا كانت الأساليب التعاونية أو "الصارمة" القائمة على الالتزام هي الحل الأمثل لهذه المشاكل

8.5 النموذج البرازيلي - استخدام اتفاقيات الاستثمار الدولية لتعزيز التعاون وتيسير الاستثمار في عام 2014، اقترحت البرازيل، الدولة التي لم تكن قط طرفاً في اتفاقية استثمارية تحتوي على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، نموذجاً جديداً لاتفاقية الاستثمار - وهو نموذج أقل تركيزاً على مفاهيم "حماية المستثمر"، بل يركز على اجتذاب الاستثمار والاحتفاظ به مع التركيز على "التعاون والتيسير". (Brauch, 2020). ومنذ ذلك الحين أبرمت البرازيل العديد من اتفاقيات التعاون وتيسير الاستثمار.

وقد نشأ النموذج البرازيلي عن مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين والمستثمرين الأجانب، في محاولة لفهم السبل التي يمكن بها تحقيق جاذبية المستثمرين والاحتفاظ بهم على نحو أفضل، وكيف يمكن للاتفاقيات والتعاون الدوليين أن تساعد في تيسير هذه العمليات.

ونتيجة لهذه التحقيقات، أصبحت اتفاقيات البرازيل الآن تشتمل على نقاط اتصال، وإنشاء مكاتب وطنية لأمناء المظالم كمرکز تنسيق لمعالجة المخاوف المحيطة بعمليات الاستثمار. وهناك إجراءات قائمة لتيسير إصدار التأشيرات وغير ذلك من المسائل الإجرائية الضرورية للاستثمار. وفي حين أن البرازيل كانت تنوي أصلاً أن تكون مكاتب أمين المظالم متاحة فقط للمستثمرين من شركاء معاهدة الاستثمار التقليدية في السلع الأساسية، فإنها فتحت الآن هذه المكاتب والخدمات التي تقدمها إلى جميع المستثمرين الأجانب.

ورغم أن النموذج البرازيلي جديد نسبياً إلا أنه يمثل تحولاً في التفكير في اتفاقيات الاستثمار الدولية، فيتحرك نحو التركيز على تحسين التنسيق والتشاور بهدف تيسير الاستثمار في الأطراف في المعاهدة. والهدف هو منع النزاعات، ومتى تحدث المنازعات، ولا يمكن حلها عن طريق نقطة الاتصال أو أمناء المظالم أو الآليات الأخرى المنشأة بموجب المعاهدة، وذلك لتوفير حل لهذه القضايا من خلال تسوية المنازعات إذا لزم الأمر، بدلاً من منح الشركات الخاصة الحق في رفع دعوى ضد البلد المضيف.

الفكرة الأساسية:-

يمثل النموذج الجديد في البرازيل تحولاً في التفكير في اتفاقيات الاستثمار الدولية، والتحرك نحو التركيز على تحسين التنسيق والتشاور بهدف تيسير الاستثمار في الأطراف الموقعة على المعاهدة.

8.6 منظمة التجارة العالمية - مناقشات منظمة حول تيسير الاستثمار

في ديسمبر 2017، أصدر 70 عضواً في منظمة التجارة العالمية بياناً وزرائياً مشتركاً حول تسهيل الاستثمار من أجل التنمية يدعو إلى إجراء مناقشات منظمة بهدف وضع إطار متعدد الأطراف لتيسير الاستثمار (لا ينبغي أن يشمل الوصول إلى الأسواق وحماية الاستثمار وتسوية المنازعات بين الدول والمستثمر). ويشارك حالياً في المناقشات ما مجموعه 98 عضواً. ولم تسفر هذه المناقشات بعد عن اتفاق بشأن طبيعة الإطار الذي ينبغي أن ينشأ، وما إذا كان ينبغي أن يتضمن قواعد ملزمة أو أن يركز بدرجة أكبر على التعاون والالتزامات الأكثر ليونة. وحتى الآن لم يتم الإعلان عن النص، على الرغم من أن النسخ المسودة متقدمة بدرجة كبيرة وكان من المزمع أن تتقدم أو أن يتم الوصول إلى النص النهائي في نهاية عام 2020 (بالينيو وآخرون، 2020).

ورغم عدم الاتفاق بعد على الشكل أو المضمون القانوني الذي سيتخذه الإطار المقترح، فإن المشروع الحالي يتضمن مزيجاً من الالتزامات الملزمة وأفضل الجهود، رهنا ببناء القدرات وعمليات تنفيذ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. وتشمل المجالات الموضوعية المدرجة في مناقشات منظمة التجارة العالمية عدم التمييز والمعاملة الأكثر كفضلة؛ والشفافية والقدرة على التنبؤ بتدابير الاستثمار؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية والتعجيل بها؛ وإنشاء نقاط الاتصال؛ والتنسيق والتماسك التنظيمي؛ والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ومكافحة الفساد (بالينيو وغيره، 2020).

وقد عارضت بعض البلدان التي لم تشارك في المناقشات الإطارية إدراج تيسير الاستثمار في منظمة التجارة العالمية، كما عارض معلقون آخرون لأسباب مختلفة، بما في ذلك أن عمليات منظمة التجارة العالمية تؤدي عادة إلى ضوابط ملزمة، في حين أن تدابير تيسير الاستثمار قد تستفيد من النهج التعاوني وبناء القدرات، وان منظمة التجارة العالمية لا تملك تفويضا لدفع نهج التنمية المستدامة قدما (براوتش، 2017؛ مان وبراش، 2018).

النقاط الأساسية:

تتناول منظمة التجارة العالمية تيسير الاستثمار من خلال اتفاق، على الرغم من أن الإطار النهائي، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي أن يشمل أي التزامات ملزمة، لم يتم الاتفاق عليه بعد.

8.7 الخلاصة: كيف ينبغي للحكومات أن تتعامل مع هذه القضايا المعقدة؟

عند النظر في كيفية التعامل مع قضية تيسير الاستثمار، قد ترغب حكومات الاتحاد الأفريقي في البدء بالأسئلة التالية:

- ما هي أهداف التنمية المستدامة الوطنية (ودون الوطنية) والإقليمية والقارية والدولية؟
- وما هي الأطر الوطنية والإقليمية والقارية والدولية التي تنظم هذه الأهداف حاليا؟
- ما هي عمليات الاستثمار ونتائجه التي يمكن أن تكون مرغوبة لتحقيق هذه الأهداف؟
- هل توجد فجوات تنظيمية أو فنية تضع عقبات أمام الاستثمار المرغوب؟
- هل الأفضل معالجة هذه الثغرات التنظيمية أو التقنية على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو القارية أو الدولية؟
- ما هي الأدوات والسياسات والعمليات التي تناسب هذه الفجوات على أفضل وجه؟
- هل هذه الأدوات والسياسات والعمليات أكثر فعالية من حيث التدابير الطوعية أو القائمة على الالتزام، وما هي تكاليف وفوائد كل بديل؟
- ما نوع المساعدة، إن وجدت، التي تحتاج إليها حكومات الاتحاد الأفريقي لتنفيذ هذه الأدوات والسياسات والعمليات؟
- ما هي تكاليف اتخاذ هذه الخطوات وفوائدها وعواقبها المحتملة (المقصودة أو غير المقصودة أو الإيجابية أو السلبية)؟

المراجع

بالينيو، س.، براوتش، م. و خوسيه، ر. (2020) "تيسير الاستثمار: التاريخ وآخر التطورات في المناقشات المنظمة". <https://www.iisd.org/library/investment-facilitation>.

براش، م. (2017) "تأنجو محفوف بالمخاطر؟ تيسير الاستثمار والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس على العنوان التالي: <https://www.iisd.org/library/risky-tango-investment-facilitation-and-wto-ministerial-conference-buenos-aires>

براوتش، م. (2020) "أفضل عالمين؟ معاهدة التعاون وتيسير الاستثمار بين البرازيل والهند، معاهدة الاستثمار، أخبار 11(1)

Bernasconi-Osterwalder، N. (2019) و Brauch، M.، Mann، H ورشة عمل تيسير الاستثمار من "إس آديس ADC-IISD". تقرير الاجتماع الذي عقد في 21 إلى 23 أغسطس 2018، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا.

كولمان، ج.، غوفين، ب.، جونسون، ل. و ساش، ل. (2018) "ماذا نعني بتيسير الاستثمار؟" مدونة CCSI. <http://ccsi.columbia.edu/2018/02/22/what-do-we-mean-by-investment-facilitation>

جونسون، ل.، ساش، ل. ولوبل، ن. (2019) "موامة اتفاقيات الاستثمار الدولية مع أهداف التنمية المستدامة"، مجلة كولومبيا للقانون عبر الوطني (58). https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3452070

مان ه. و براوتش، م. (2019) "تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة: تصحيح وجهة نظر البلدان النامية"، كولومبيا، وجهات نظر الاستثمار الأجنبي المباشر. <http://ccsi.columbia.edu/files/2018/10/No-259-Mann-and-Brauch-FINAL.pdf>

نوفيك، أ. و دي كرومبروغي، أ. (2018) نحو إطار دولي لتسهيل الاستثمار، رؤى الاستثمار، باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – "إطار سياسة الاستثمار" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2015). <https://www.oecd.org/investment/pfi.htm>.

الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2016) قائمة العمل العالمية لتيسير الاستثمار، جنيف: الأونكتاد

9.1 لماذا الإصلاح؟

تسعى الحكومات إلى إجراء إصلاح موضوعي وإجرائي لنظام الاستثمار الدولي اعترافاً منها بوجود شواغل أساسية ومنهجية و مترابطة بشأن النهج الحالية لإدارة الاستثمار، وبأن النهج الحالية لم تحقق أهدافها المتوخاة.²

وقد تم تقديم أغلبية كبيرة من 1023 مطالبة معروفة بموجب "معاهدات الجيل القديم". ففي عام 2018، على سبيل المثال، تم تقديم 60% من هذه المطالبات بموجب معاهدات أبرمت في الأصل في التسعينيات أو في وقت سابق، وتم تقديم كل المطالبات باستثناء مطالبة واحدة بموجب معاهدة ما قبل عام 2011 (UNCTAD, 2019). وتتضمن اتفاقيات الجيل القديم هذه التزامات غامضة بعيدة المدى بالنسبة للدول، ولا تتضمن عموماً أي إشارة إلى مسؤوليات المستثمرين (حتى ولو لم تكن ملزمة) ونادراً ما تتضمن أحكاماً تسعى إلى الحفاظ بشكل كبير على قدرة الدول على التنظيم وحمايته من دون الاضطرار إلى دفع التعويضات. ولا توجد عموماً أحكام فعالة بشأن البيئة وحقوق الإنسان ونوع الجنس والصحة والعمل وغير ذلك من أحكام المصلحة العامة في هذه الاتفاقات.⁴³

فبدون أحكام تحمي قدرة الدول على تنظيم أهداف التنمية المستدامة للدول الأطراف، والنهوض بها بشكل كبير، تُركت الدول المضيفة عرضة لإجراءات تسوية المنازعات المكلفة من جانب المستثمرين والدول، والمطالبات التي تتحدى تدابير المصلحة العامة. كما اعتمد أصحاب المطالبات من المستثمرين على معاهدات الاستثمار وأحكام اتفاقية تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر لتقديم التهديدات بالمطالبات من أجل تشويه التدابير الحكومية أو السلوك لصالح المستثمرين الأجانب. على سبيل المثال، في سياق مرض كوفيد-19، استولت شركات القانون بالفعل على هذا الوباء لتقديم المشورة للشركات المتعددة الجنسيات بشأن استراتيجيات الاعتماد على معاهدات الاستثمار وإجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، لتقديم المطالبات ضد الحكومات على أساس التدابير المرتبطة بنظام كوفيد.⁷⁶⁵

9.2 خيارات الاقتراب من المعاهدات

² للاطلاع على مناقشة حول مدى عدم تحقيق نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر لأهدافه المزعومة، انظر جونسون وآخرون (2017). انظر أيضاً الورقات التالية للاطلاع على مناقشات حول التكاليف والفوائد المرتبطة بمعاهدات الاستثمار: بونيتشا (2017)؛ بوهل (2018)؛ جونسون وآخرون (2018a)؛ بورجا وآخرون (2019).

³ حالات ISDS المعروفة المستندة إلى المعاهدات لكل مستكشف الأونكتاد، تم تحديثها حتى 31 ديسمبر 2019: <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement>

⁴ ويشير الأونكتاد (2017) إلى معاهدات "الجيل القديم" كتلك التي أبرمت قبل عام 2010، مشيراً إلى أن هذه المعاهدات "ذات" (أو "معاهدة"): في نهاية عام 2016، كانت جميع حالات تسوية المنازعات المعروفة بين المستثمرين والدول قائمة على تلك المعاهدات. ونقترح المرحلة الثانية من خارطة الطريق لإصلاح قانون الاستثمار الدولي في الأونكتاد خيارات لتحديث هذه المعاهدات. كما تناولت اللجنة أيضاً بعض هذه الخيارات (انظر جونسون وآخرون، 2018b).

⁵ ويبلغ متوسط التعويضات 120 مليون دولار باستثناء النفقات الخارجية و500 مليون دولار بما في ذلك المبالغ التي تُمنح على حساب المبالغ التي تُمنح على حساب المبالغ التي تُمنح على حساب المبالغ التي تُمنح عن كل جانب، وكثيراً ما تطالب المحاكم الدول المضيفة المدعى عليها بدفع الرسوم الخاصة بها حتى عندما ترفض مطالبة المستثمر.

⁶ في برد تنظيمي، انظر، على سبيل المثال، فان هارتن وسكوت (2016)؛ كيلسي (2017)؛ تينهارا (2018)؛ ساش وآخرون (2020).

⁷ وفي ضوء المخاطر التي تفرضها قواعد بيانات المعايير الدولية لنشر البيانات على قدرة البلدان والمجتمع العالمي ككل على مواجهة التحدي الذي يواجهه نظام تسوية المنازعات بين الدول الأطراف في العالم-19، دعا الخبراء (في 6 أيار/مايو 2020) إلى وقف مطالبات نظام تسوية المنازعات بين الدول خلال الوباء وتقريباً دائماً على مطالبات نظام تسوية المنازعات بين الدول المستقلة بشأن التدابير المتصلة بنظام تسوية المنازعات بين الدول الأطراف: <http://ccsi.columbia.edu/2020/05/05/isds-moratorium-during-covid-19>

وإلى جانب الالتزامات الموضوعية والإجرائية المحددة المكرسة في المعاهدة، تعيد بعض الحكومات النظر بعناية في هيكل وشكل الاتفاقات التي تحكم الاستثمار الدولي، وما إذا كان ينبغي توسيع أو تقليص أجزاء مختلفة من هذه الاتفاقات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي يجري السعي إلى تحقيقها. وتراجع الدول وتطرح سلسلة من الأسئلة منها:

1. ماذا نريد من الاستثمار الدولي؟ وما هي جوانب/تأثيرات الاستثمار الدولي التي نريد تجنبها؟
2. ما هي أدوات السياسة المتوفرة لمساعدتنا في الحصول على ما نريده؟
3. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهدات أو أن تلعبه على نحو أجد، أكثر من غيرها من الأدوات؟
4. كيف يمكن تصميم المعاهدات لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا؟
5. كيف يمكن تصميم المعاهدات لتقليل التكاليف والمخاطر التي نتعرض لها؟
6. فما هو التوازن الإجمالي للتكاليف والفوائد الذي يضربه نهجنا في التحديث، وكيف يتم توزيع هذا التوازن (على سبيل المثال، هل يجني المستثمرون الأجانب الفوائد والجهات الفاعلة المحلية التكاليف؟).
7. (كيف) هل تستطيع الدولة أن تضمن التوازن الذي تحقق في التحديث العملي (أي في المفاوضات والمعاهدات الناتجة عن ذلك)؟

فالأسئلة 4 و5 و6 تتعلق بتصميم "نموذج" التحديث، في حين تتعلق المسألة السابعة بما قد تحصل عليه الدولة من ممارسة عملية عند التفاوض على أساس ذلك النموذج. وفي كل سياق، يستطيع مصممو المعاهدات استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المختلفة لتشكيل الاتفاق وتوسيع أو تضيق من هم وما هم على استعداد لحمايتهم، ونطاق الحماية التي يرغبون في توفيرها، والتعرض المالي الذي يرغبون في القيام به بدورهم (كولمان وآخرون، 2018). وتتطلب هذه الاعتبارات النظر في مضمون الأحكام التي تحدد المستثمرين المشمولين والاستثمارات المشمولة؛ ما هي الالتزامات الموضوعية التي يتم إدراجها وما تحتاج إليه من الدول الأطراف؛ وما إذا كانت هناك استثناءات لانتهاك الأعداء؛ ومن يستطيع أن يقدم دعاوى ضد من؛ وما هي التعويضات المتاحة.

النقاط الأساسية:

حين نتعرف على الأحكام المرغوبة، فمن الأهمية بمكان أن نتعرف على النموذج بالكامل (وأي معاهدات في نهاية المطاف يتم التفاوض عليها على أساس نهج "شامل") وكيف تعمل أجزائه - الموضوعية والإجرائية - معاً

ولمعالجة القضايا الشاملة المذكورة أدناه، تقوم الدول بدمج الأحكام في النماذج والمعاهدات التي تؤثر على من هو محمي، ونطاق الالتزامات التي يستفيد منها المستثمرون (مثل نطاق المصادرة غير المباشرة)، ونطاق الالتزامات تجاه الشركاء في المعاهدات (على سبيل المثال، في عدم تخفيض الأحكام المتعلقة بالمعايير)، والاستثناءات من الانتهاك، وتسوية المنازعات والالتزامات المستثمرين. لا يركز هذا البند على قضايا تتعلق بنطاق الحماية (مثل تعريف المستثمر أو الاستثمارات) أو طبيعة حماية المستثمرين (المعاملة العادلة والمنصفة (FET))، ونزع الملكية غير المباشرة، والمعاملة الوطنية، والدولة الأكثر رعاية، وما إلى ذلك) في حد ذاتها، ولكن ينظر في 'أولاً' كيفية تأثير النهج المتبع إزاء هذه الالتزامات على مسائل حماية البيئة، وإعمال التزامات حقوق الإنسان، وما إلى ذلك، و"ثانياً" في كيفية سعي بعض أحكام المعاهدات إلى معالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، وهي البيئة وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك

9.4 القضايا الشاملة

البيئة

في أحدث جيل من المعاهدات والنماذج، يمكن الإشارة إلى الالتزامات البيئية وحماية القدرة على التنظيم في الأنواع التالية من الأحكام: في الديباجة، وفي إعادة التأكيد على الحق السيادي للدول في تنظيم المعايير البيئية والتعهدات بعدم خفضها من أجل اجتذاب الاستثمار. وفي بعض الحالات، يمكن العثور عليها أيضاً في الأحكام المتعلقة بمسؤوليات المستثمرين (لإجراء تقييمات للأثر البيئي، على سبيل المثال) وفي أحكام الاستثناء العامة. وتظهر هذه المراجع في معاهدات ونماذج أحدث ذات تردد متغير. ولا يزال المدى الذي تؤدي إليه هذه الأحكام إلى تعزيز الأهداف البيئية أو حماية تدابير الدولة المضيفة حماية فعالة من الناحية العملية غير واضح.

وكانت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في طليعة هذه الإبداعات. فنموذج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، يتطلب امتثال المستثمرين واستثماراتهم لعمليات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المنطبقة. وتتضمن معاهدة الاستثمار الثنائية بين المغرب ونيجيريا حكماً مماثلاً، كما يحتوي على مشروع قانون الاستثمار للبلدان الأفريقية. كما يتضمن نموذج لجنة تنمية جنوب أفريقيا فقرة أكثر تفرداً، تلزم المستثمرين بعدم العمل على نحو لا يتفق مع البيئة الدولية، والعمالة، أما فيما يتصل بالالتزامات الدول، فإن نموذج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يتضمن فقرة بخصوص عدم تخفيض المعايير، ويشير صراحة إلى التدابير البيئية في استثنائه العام. 1312111098

وهناك بلدان أخرى أيضاً لديها أمثلة مفيدة. إن معاهدة الاستثمار الثنائية المعدلة في كولومبيا، مثلها في ذلك كمثل نموذج لجنة تنمية جنوب أفريقيا، تشير بوضوح إلى التدابير البيئية في الاستثنائيات العامة. ورغم أن الاستثناء العام في كولومبيا يحكم على نفسه ذاتياً، فإن هذا يعني أن هذا الحكم

8 نموذج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المادة 13.

9 المغرب - نيجيريا بت المادة 14.

10 مشروع المادة 4-37.

11 المادة 15 من نموذج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

12 المادة 22 من نموذج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

13 المادة 25 من نموذج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

يعتزم أن تقرر الدول الأطراف ما إذا كان أي تدبير يندرج ضمن نطاق الاستثناء، فإنه يتطلب رغم ذلك أن تكون التدابير "ضرورية" (وكثيراً ما تكون معوقاً عالياً لاتخاذ التدابير اللازمة).¹⁴

ومن الجدير بالملاحظة أنه حتى المعاهدات والنماذج الحديثة للغاية لا تتضمن على وجه التحديد إشارات صريحة إلى تغير المناخ، بما في ذلك على سبيل المثال كيف قد تتفاعل التزامات الدولة بموجب قانون الاستثمار الدولي مع أهداف أو التزامات المناخ.¹⁵

النقاط الأساسية:

فبرغم الروابط الواضحة والعميقة بين إدارة الاستثمار وتحقيق الأهداف المناخية، فإنه حتى النماذج الحديثة تشمل في معالجة هذه الصلة، وبالتالي فإنها تجازف بمطالبة الدول الأعضاء بنظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر باتخاذ إجراءات صعبة بنية حسنة وبما يتفق مع التزامات وأهداف تخفيف تغير المناخ والتكيف. وقد ترغب حكومات الاتحاد الأفريقي في النظر في كيفية تكيف معاهدات الاستثمار لتشجيع الاستثمار المواتي للمناخ، وحرمان الاستثمارات التي تقوض الأهداف المناخية، وتلعب دوراً في معالجة التحديات المتعلقة بتخفيف المناخ والتكيف معه والتي تتطلب التعاون العالمي

حقوق الإنسان

توصلت دراسة نشرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في عام 2014 إلى أن 0.5% فقط من 2107 معاهدة مدرجة في الدراسة تضمنت إشارات إلى حقوق الإنسان، وقد وجدت غالبية هذه الإشارات في مقدمات الاتفاقات ذات الصلة (غوردون وآخرون، 2014: 18). وتشير التطورات في ممارسات الصياغة الأحدث عهداً إلى بعض التحسن، بمعنى أن المعاهدات الأحدث عهداً تتضمن بعض الإشارات الصريحة إلى (أولاً) التزامات حقوق الإنسان للدول في سياق إدارة الاستثمار و/أو (ثانياً) مسؤوليات المستثمرين في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، تظل هذه المراجع نادرة، وتكون فعاليتها عموماً غير مختبرة و/أو محدودة.¹⁶

وفيما يتعلق بمسؤوليات المستثمرين، التي يمكن أن تسمح للدول بأن تطالب بالتعويض عن خطأ المستثمرين أو برفض بعض تدابير حماية المعاهدات في بعض الحالات، يتضمن مشروع اتفاقية التأمين على الأرباح فصلاً عن التزامات المستثمرين. وبعض الأحكام الواردة في هذا التقرير

¹⁴ كولومبيا نقتح المادة [20] من معاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية.

¹⁵ وبالمقارنة، فإن بعض اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAS) من دون حماية المستثمرين تحتوي على مثل هذه الإشارات. على سبيل المثال، تشمل مبادرة الاتحاد الأوروبي الأوروبي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة مع أرمينيا واليابان على التأكيد من جديد على التزامات الأطراف بتنفيذ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرتوكول كيوتو، واتفاقية باريس، فضلاً عن تعزيز التعاون وتنفيذ الأطر الدولية لتغير المناخ. وكثيراً ما تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة أيضاً أحكاماً تعترف بالصلوات بين التجارة والالتزامات البيئية، وتؤكد من جديد الالتزامات بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تكون الدول طرفاً فيها (في القوانين والممارسات الوطنية).

¹⁶ وقد فحص جوردون وآخرون عينة من كل معاهدات الاستثمار التي أبرمتها 54 دولة بالإضافة إلى المفاوضات الأوروبية مع أي بلد آخر "شريطة أن يكون النص الكامل متاحاً إلكترونياً في أوائل عام 2014"، وهذا يعني أن المعاهدة تغطي 2107 معاهدة وأن النسبة في المائة من إجمالي تعداد معاهدة الاستثمار العالمية تبلغ 70% من تعداد سكان العالم (10).

الإلزامية، في حين أن بعض الأحكام الأخرى منصوص عليها في "أفضل الجهود". وتتضمن لجنة الاستثمار في المحاسبة (PAIC) حكماً بشأن المطالبات المضادة، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة التي ستدعى إلى تقديم مطالبة مضادة لمستثمر ما إذا كانت قد فشلت في الوفاء بالتزاماتها بموجب المدونة أو "القواعد والمبادئ الأخرى ذات الصلة في القانون المحلي والدولي". وتتبنى اتفاقية التعاون وتيسير الاستثمار النموذجية في البرازيل نهج "أفضل الجهود" في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية للشركات. ورغم أن النموذج يمثل خطوة إلى الأمام مقارنة باتفاقات الجيل القديم، فإنه لا يشترط الحصول على فوائد المعاهدة فيما يتصل بالامتثال لهذه المعايير.¹⁹¹⁸¹⁷

يتضمن النموذج الهولندي (2019) نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر، رغم أنه يسعى إلى الحد من القدرة على الوصول إلى الآلية. ويتضمن النموذج أيضاً بعض الإشارات البارزة إلى مسؤوليات حقوق الإنسان التي يتحملها المستثمرون والتزامات الدول. فعلى سبيل المثال، يتطلب الأمر من الجهات المعنية في الدول المرتقبة الاستثمار فيها أن تتخذ الخطوات المناسبة لضمان حصول المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالعمل التجاري على سبيل الانتصاف الفعّال. ويعكس ذلك صياغة المبدأ 25 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، الذي يسعى إلى تعزيز هذا المبدأ في نص النموذج؛ بيد أن آثارها العملية لا تزال غير واضحة. كما ينص النموذج على أن محكمة تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر، التي تقرر المطالبة، "من المتوقع أن تأخذ في الاعتبار عدم امتثال صاحب المطالبة المستثمر" للالتزامات بموجب بروتوكول تسوية المنازعات وفقاً لمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمبادئ التوجيهية (UNGPs) للمؤسسات المتعددة الجنسيات،²⁴²³²²²¹²⁰ وهذا أمر فريد من نوعه بين النماذج، ولكنه يثير التساؤل، لكي تنظر فيه دول الاتحاد الأفريقي، حول ما إذا كان عدم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان لا بد وأن يتم تناوله بواسطة محكمة تسوية المنازعات وفقاً لدولة مستقلة من خلال خفض الأضرار (وهو ما يسمح للمستثمر بالتقدم بمطالبات بينما تضيع الدولة الوقت والتكلفة في الدفاع ضدها)، أو ما إذا كان تلقي منافع الاتفاقية، وبالتالي القدرة على تقديم مطالبة في المقام الأول، فهذا كله ينبغي أن يكون مشروطاً بسلوك الأعمال المسؤول للمستثمر.

وتتضمن بعض الاتفاقات الأخيرة استثناءات أو تحفظات محددة تسعى إلى معالجة قدرة الحكومات على اتخاذ تدابير للحفاظ على حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية. ومن الأمثلة على ذلك معاهدة الاستثمار الثنائية بين الأرجنتين واليابان، واتفاقية كندا ومولدوفا، واتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، والاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ.

28272625

¹⁷ مسودة PAIC رقم 4. إن أغلب المعاهدات السارية حالياً لا تتضمن أي مسؤوليات أو التزامات تقع على عاتق المستثمرين، وهذا يعني أن الدول تعجز غالباً عن تقديم مطالبات مضادة ضد المستثمرين، أو ترفض تدابير حماية المعاهدات، حتى في حالات ارتكاب المستثمرين لمخالفات.

¹⁸ مشروع المادة 43 من قانون المحاسبة المهنية.

¹⁹ المادة 14 من قانون السلع التقليدية النموذجي في البرازيل.

²⁰ فالنموذج الهولندي يحدد الدخول إلى نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر، على سبيل المثال، من خلال تحديد أن محاكم التحكيم "سلطة رفض الاختصاص القضائي" حيث "غير المستثمر هيكله الشركاتي بغرض رئيسي للحصول على حماية هذه الاتفاقية في وقت حيث نشأ نزاع أو كان متوقعاً (المادة 12) (16.3).

²¹ المادة 5 من النموذج الهولندي.

²² <https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf>

²³ المادة 23 من النموذج الهولندي.

²⁴ <<https://www.oecd.org/corporate/mne>>

²⁵ المرفق الثاني (التدابير غير المتوافقة، الجدول الزمني لجمهورية الأرجنتين).

²⁶ المرفق الأول (التحفظ على التدابير المعلقة، الجدول الزمني لكندا).

وتمثل نماذج الجيل الأحدث هذه خطوة إلى الأمام مقارنة بندرة الإشارات إلى التزامات حقوق الإنسان ومسؤولياتها في النصوص التي استعرضتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دراستها في عام 2014. ومع ذلك، تظل الأمثلة المشار إليها أعلاه هي الاستثناء وليس القاعدة، والأهم من ذلك، وليس من الواضح بعد أن هذه الأحكام الجديدة سوف تكون فعّالة في الحفاظ على قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وفي تكييف الفوائد المترتبة على إبرام معاهدة تلقي المنافع المترتبة على السلوك التجاري المسؤول من قِبَل المستثمرين.²⁹

النقطة الأساسية:

ولنتأمل هنا ما إذا كانت فقرات حقوق الإنسان سوف تكون فعّالة في حماية قدرة الدولة على التنظيم في الممارسة العملية، وكيفية فرض شروط الفوائد المترتبة على المعاهدات على امتثال المستثمرين لالتزامات المستثمرين من أجل تعزيز السلوك التجاري المسؤول.

الجنس

وفي حين أن تقاطع قضايا الجنس والتجارة يجري تناوله على نحو أكثر تواتراً في الاتفاقات التجارية الأحدث عهداً، فإنه أقل تواتراً من القضايا التي تعالج صراحة في معاهدات الاستثمار وفصول الاستثمار في إطار اتفاقات التجارة الحرة. على سبيل المثال، تتضمن اتفاقية التجارة الحرة بين البرازيل وشيلي، التي تم التوصل إليها في عام 2018، فصلاً عن الجنس، وهذا الفصل يعيد تأكيد عدد من الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بهذا المجال من القضايا ويتضمنها. وينص الفصل أيضاً على استعراض تنفيذ الفصل في غضون سنتين، كما يتعين إنشاء نقاط اتصال وطنية لدعم التعاون فيما يتعلق بتنفيذه.³¹³⁰

الصحة

وكما هي الحال مع الأحكام البيئية، فإن الإشارات إلى قدرة الدول على التنظيم فيما يتصل بصحة سكانها واردة في بعض المعاهدات والنماذج الأحدث عهداً. وتميل أحكام الاستثناء العامة، حيثما أدرجت، إلى النص على أن المعاهدة لا تمنع اعتماد أو إنفاذ التدابير المتصلة بحماية صحة الإنسان. وكثيراً ما تتطلب مثل هذه الاستثناءات أن تكون التدابير "ضرورية"، ومبررة ومتناسبة مع الأهداف المنشودة، و/أو أنها ليست تمييزية أو تعسفية. وحيثما تتضمن معاهدة نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر، فإن المحكمة سوف تتمتع بسلطة تقديرية لتقييم سلوك الحكومة.³³³²

²⁷المادة 3-5. وبالنسبة لكندا، فإن "الالتزامات القانونية" المشار إليها في هذا الحكم تشمل حقوق الشعوب الأصلية التي يغطيها البند 35 من قانون الدستور لعام 1982، والحقوق المنصوص عليها في اتفاقات الحكم الذاتي.

²⁸المادة 29,6 (1).

²⁹ لمزيد من المناقشة حول مزايا المناحي المختلفة، راجع جونسون (2019).

³⁰ الش.8.

³¹الفنون 18.4 (9) و 18.5.

³² وسوف تتولى المحكمة التي تتولى تقييم ما إذا كان أي تدبير "ضرورياً" مراجعة سلوك الحكومة، وما إذا كان من الممكن تبني تدابير أقل تقييداً من قِبَل الحكومة، بين أمور أخرى. إن الضرورة تشكل اختباراً صعباً لإشباع رغباته.

³³ فمشروع قانون حماية الاستثمارات العامة (المادة 14) على سبيل المثال لا يشترط أن تكون التدابير "ضرورية"، ولكنه يتطلب عدم تطبيق التدابير على نحو يشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين المستثمرين في ظروف مماثلة أو تقييد مقنعاً لتدفقات الاستثمار.

العمال

يتم التعامل مع قضايا العمال في بعض المعاهدات والنماذج الحديثة في الفقرات التي تتناول (أولاً) قدرة الدولة على التنظيم والتزاماتها في اتفاقيات دولية أخرى؛ و(ثانياً) التزامات المستثمرين أو المسؤوليات غير الملزمة.

وفيما يتعلق بما يلي: (أولاً) تظهر هذه الاشارات بطريقة مماثلة لتلك المتعلقة بالبيئة والصحة، ويمكن تعزيزها وفقاً لذلك. و (ثانياً)، تختلف الأحكام الأخيرة اختلافاً كبيراً من حيث تواترها وقوامها. على سبيل المثال، تنص معاهدة الاستثمار الثنائية النموذجية في كولومبيا على جواز حرمان المستثمر من فوائد المعاهدة إذا ما أثبتت "محكمة دولية أو سلطة قضائية أو إدارية لأي دولة تقيم معها الأطراف المتعاقدة علاقات دبلوماسية أن المستثمر انتهك قوانين العمل في الدولة المضيفة بشكل مباشر أو غير مباشر، بين أمور أخرى. وتتضمن مسودة اتفاقية العمل الشخصي العديد من الفقرات الخاصة بالعمالة، بما في ذلك أن المستثمرين سوف "يلتزمون بالالتزامات الاجتماعية السياسية"، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق العمال. كما يتم إدراج مسألة القضاء على العمل القسري والعمل الإلزامي باعتبارها أحد المبادئ المدرجة ضمن قائمة المبادئ التي تحكم "التزام المستثمرين بأخلاقيات العمل وحقوق الإنسان" بموجب مشروع اتفاقية العمل الشخصي.³⁶³⁵³⁴

وبوجه عام، يمكن تعزيز أحكام العمل في النماذج والمعاهدات بشرط أدنى للامتثال بمعايير العمل الدولية التي اعتمدها الدولة المضيفة والدولة الأم (أيهما أعلى)، وبالإشارة إلى التزامات الدولة ومعايير المستثمرين القائمة في إطار منظمة العمل الدولية. وبعيداً عن الإشارات الصريحة إلى التزامات العمل، فإن الأحكام المتعلقة بمتطلبات الأداء، والامتثال للقانون المحلي، وما إلى ذلك، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا المجال من القضايا، ولا بد من النظر فيها جنباً إلى جنب مع تلك المتعلقة بالتزامات العمل على وجه التحديد (بين كل من طرفي الدولة والمستثمرين).³⁷

التنمية المستدامة

وترد إشارات أوسع نطاقاً إلى أهداف التنمية المستدامة للدول الأطراف في النصوص الجديدة (أقل تواتراً) في بعض الأحكام التنفيذية. وتتضمن مسودة مشروع PAIC إشارات إلى التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة في ديباجته، والهدف المعلن من المدونة هو "تعزيز وتسهيل وحماية الاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة لكل دولة عضو، وبشكل خاص الدولة العضو التي يوجد فيها الاستثمار"، وتنص المدونة أيضاً على أن "يساهم المستثمرون في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بغية تحقيق التنمية المستدامة للدولة المضيفة". وعلى غرار ذلك، يعترف بروتوكول الاستثمار في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في ديباجته، بما يلي: دور الاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر، وينص أيضاً على أن المستثمرين واستثماراتهم يعملون بطريقة مسؤولة اجتماعياً. والهدف المعلن من البروتوكول هو تعزيز التعاون بين الدول الأطراف

³⁴المادة [xx] الحرمان من الفوائد.

³⁵مشروع المادة 20 من قانون المحاسبة المهنية.

³⁶المادة 24.

³⁷ لمزيد من المناقشة، انظر (Bernasconi-Osterwalder et al (2018: 11–13).

من أجل تيسير الاستثمار الذي يمكن من تحقيق التنمية المستدامة. إن النموذج الكولومبي المنقح يعمل على شروط الوصول إلى تسوية المنازعات بموجب الاتفاق على مساهمة المستثمر في التنمية المستدامة ورفاهة الولة المضيفة ولو أن آلية تقييم هذا الأمر لا يتم توضيحها ضمن نص النموذج.

4241403938

وبعيداً عن هذه الإشارات، فمن الممكن بذل المزيد من الجهد لتصميم الاتفاقيات التي تشجع الاستثمارات التي تساهم في التنمية المستدامة وتوجيهها، وحجب الفوائد المترتبة على المعاهدات عن الاستثمارات التي تقوض التنمية المستدامة أو لا تساهم فيها.⁴³

النقاط الأساسية:

إن النماذج والمعاهدات الحديثة قد تحتوي على فقرات جديدة بالملاحظة مقارنة بالاتفاقيات "القديمة". بيد أنه من المهم التحقيق في هذه الأحكام الجديدة وتقييمها إذا كانت كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يسعى واضعو السياسات إلى تحقيقها بإبرام اتفاقات استثمار. وحتى فقرات "الجيل الجديد" لا ترقى إلى مستوى التوقعات.

ما هي الخطوات المقترحة حالياً على المستويات المتعددة الأطراف؟

وقد أدت الشواغل الأساسية والنظامية بشأن نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر إلى عدد من عمليات الإصلاح على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، فإن الفريق العامل الثالث التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) والمعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر (الأونسيترال) يملك تفويضاً واسعاً للعمل على الإصلاح المحتمل لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (الأونسيترال، 2017)، ورغم أن هذه الولاية قد فسرت بحيث تقتصر العمل على الجوانب الإجرائية لنظام تسوية المنازعات على الأحكام الموضوعية المتعلقة بالمعاهدات. ولقد أكدت الدول في بياناتها على أن إصلاح نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر سوف يتطلب معالجة فقرات جوهرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بقدرة الدول على التنظيم، من أجل إصلاح نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر على نحو مجدي. كما يضطلع المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بعملية إصلاح القواعد، التي من غير المرجح أن تعالج المسائل الموضوعية الشاملة التي يتناولها هذا الموضوع بشكل مباشر

وعلى نحو مماثل، يسعى النظام المقترح لمحكمة الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، والذي يجري مناقشته أيضاً من خلال مجموعة العمل الثالثة التابعة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

³⁸المادة 1.

³⁹المادة 22-3.

⁴⁰الديباجة.

⁴¹المادة 1.

⁴²الفرع دال (تسوية المنازعات) المادة العاشرة (3) (نطاق تطبيق نظام تسوية المنازعات).

⁴³لمزيد من المناقشة، انظر جونسون وآخرون (2019).

بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر، إلى ملاحقة التغييرات الإجرائية اللازمة لتسوية المنازعات. وهو لا يتناول مباشرة المسائل الشاملة التي أثّرت في هذه المذكرة.

9.5 تسوية المنازعات

ويتشكل معنى/تفسير أحكام المعاهدات إلى حد كبير من خلال تسوية المنازعات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، من يملك سلطة تقديم المطالبات وتحديد إطارها. إن استبعاد نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر من النماذج والمعاهدات يشكل وسيلة فعّالة للحد من التعرض المباشر للدول الأطراف في مطالبات نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر في المستقبل. وتشمل الآليات الإجرائية الأخرى الأقل فعالية للحد من التعرض للدعوات التي تمثل تحدياً لتدابير البيئة وحقوق الإنسان وغيرها من تدابير المصلحة العامة ما يلي: (أولاً) عوامل التصفية الحكومية؛ و(ثانياً) عدم تقديم موافقة مسبقة على نظام تسوية المنازعات.^{46,44}

ولنتأمل أيضاً من يملك سلطة المشاركة كطرف ثالث في عمليات تسوية المنازعات. وتستبعد الأطراف الثالثة المتضررة حالياً من المشاركة المجدية في نظام تسوية المنازعات؛ وبالتالي فإن قدرتها على إثارة قضايا البيئة وحقوق الإنسان وغيرها من قضايا المصلحة العامة تقوض. وحيثما ينص على نظام تسوية المنازعات أو أمناء المظالم أو آليات أخرى لتسوية المنازعات في نموذج أو معاهدة، ينص على مشاركة مفيدة من جانب أطراف ثالثة متأثرة، فإنه يتيح الاستماع إلى مسائل المصلحة العامة ذات الصلة، كما يتيح تمثيل الحقوق والمصالح ذات الصلة في النزاع/العملية.⁴⁷

النفط الأساسية:

عند تقييم كيفية الحفاظ بفعالية على القدرة على التنظيم، يجب النظر في كيفية تفاعل الأحكام البيئية وحقوق الإنسان ونوع الجنس والصحة والعمل وغيرها من الأحكام المتعلقة بالمصلحة العامة مع أحكام تسوية المنازعات والطبيعة والشكل الأوسع لاتفاق الاستثمار.

⁴⁴ فوكالة الاستخبارات المالية النموذجية في البرازيل على سبيل المثال تستبعد نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر وتتركز بشكل أكبر على اجتذاب الاستثمار والاحتفاظ به، وتحيد بدلاً من ذلك إنشاء آليات أمين المظالم لمعالجة شكاوى المستثمرين إذا نشأت أو عندما تنشأ. يتم توفير تسوية المنازعات بين الدول كحل أخير حيث لا يمكن معالجة النزاعات من خلال المحاكم المحلية أو من خلال آلية أمين المظالم. كما يشتمل أيضاً على عدد أقل من "ampquot؛ معايير حماية المستثمر"؛ التقليدية. كما أفادت التقارير بأن الدول اختارت استبعاد نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. كما كانت المعايير الدولية لنشر البيانات محدودة النطاق في قانون الولايات المتحدة لقانون مكافحة الاحتكارات في الولايات المتحدة: (1) وفيما بين الولايات المتحدة والمكسيك، تم الاحتفاظ بنظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر في حالات خرق معينة، بعد استفاد سبل الانتصاف المحلية. وهناك استثناءات لعدد من القطاعات (بما في ذلك النفط والغاز وتوليد الطاقة وخدمات النقل والاتصالات والبنية الأساسية العامة) حيث غطى المستثمرون العقود الحكومية - ولا يطلب من هؤلاء المطالبين استفاد سبل الانتصاف المحلية أو لاء؛ '2' قامت كندا والولايات المتحدة بإزالة نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر من العلاقات بين هذين الطرفين. وسوف يتمكن المستثمرون من هذه الأطراف في المعاهدة من تقديم مطالبات ISDS ضد الدول المضيفة لمدة ثلاث سنوات خلال فترة انتقالية لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية/اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قانون تسوية المنازعات، والتي لن تعود بعد ذلك متاحة لها.

⁴⁵ تساعد عوامل التصفية الخاصة بالدولة على ضمان أن تكون الأطراف في المعاهدة لديها سيطرة مستمرة على إدارة معادتها في ضمان تقديم المطالبات التي تقع ضمن نطاق الحماية، ولا يستطيع هذا التفوق الواضح أن يجلب ادعاءات انتهازية أو مسببة (مثل تلك التي تتحدى التدابير البيئية وتدابير حقوق الإنسان) تحت رعاية المعاهدة. ويمكن تطبيق هذه المرشحات على مجموعة واسعة من التدابير، أو على جميع المطالبات.

⁴⁶ في كل معاهدات الاستثمار القائمة تقريباً، تمنح أطراف الدولة الموافقة في المعاهدة ذاتها على أن تقام الدعاوى القضائية في التحكيم من قِبَل أي مستثمر مؤهل لحماية المعاهدات. أو بعبارة أخرى، تمنح الدولة "الموافقة المسبقة" على أي ادعاء في المستقبل في الوقت الذي تصدق فيه على المعاهدة. وهناك نهج مختلف، والنهج الذي من شأنه أن يمنح الدول المدعى عليها قدرأ أعظم من السيطرة للحد من المطالبات بتدابير المصلحة العامة، والذي يتلخص في توفير سبل حماية المستثمر القائمة على المعاهدات، ولكن ليس منح الموافقة مقدماً على التحكيم مع المستثمر؛ بل إن الدولة تستطيع أن تمنح هذه الموافقة على أساس كل حالة على حدة كلما نشأت المطالبات.

⁴⁷ للاطلاع على المناحي التي يجب أخذها في الاعتبار، انظر CCSI وآخرون (2019).

9.6 كيف ينبغي للبلدان أن تفكر في ما هو مطلوب/مرغوب فيه؟

وتشمل المسائل التي قد تدعم تقييم فعالية الأحكام البيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان ونوع الجنس والصحة والعمال وغيرها من الأحكام المتعلقة بالمصلحة العامة ما يلي:

- هل تتوافق الأحكام مع الأهداف التي تسعى إليها الأطراف في المعاهدة؟
- هل توضح الأحكام التفاعل بين التزامات الدول في مجالات أخرى من القانون الدولي والإقليمي والوطني (مثل القانون البيئي وقانون حقوق الإنسان) وقانون الاستثمار؟
- هل تحمي الأحكام بوضوح وفعالية تدابير الدولة المضيفة المعتمدة للامتثال للالتزامات أو الأهداف البيئية وحقوق الإنسان ونوع الجنس والعمال والصحة وغيرها من الالتزامات أو الأهداف المتعلقة بالمصلحة العامة؟
- ما هي الإشارات التي ترسلها هذه الأحكام إلى المستثمرين والدول وأصحاب المصلحة الآخرين؟ هل يروجون أو يقوضون السلوك التجاري المسؤول؟
- هل تعالج الضغوط التي يمكن أن تؤدي إلى أن تكون للالتزامات الاستثمار السابقة على التزامات المصلحة العامة في الممارسة العملية؟

وعلى نطاق أوسع، لا بد من إصلاح المعاهدات القائمة وإعادة تصورها لتحقيق انحياز أعمق مع أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة. ولا تزال أغلب معاهدات الاستثمار بعيدة كل البعد عن هذه الهدف. وينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة التي يسعى واضعو السياسات إلى تحقيقها محور أي مفاوضات جديدة، واستعراضات الاتفاقات القائمة. ويمكن تقييم الاتفاقات الجديدة والقائمة على أساس قدرتها على:⁴⁸

- تشجيع وتوجيه الاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة، ولا تقوضها
- تعزيز الحكم الرشيد على الصعيد الوطني بدلاً من تقييده
- تعزيز التعاون الدولي للتغلب على تحديات العمل الجماعي المتصلة بإدارة الاستثمار الدولي.

ويتطلب إيجاد حيز للإصلاح أيضاً معالجة المخزون القائم من المعاهدات. وقد تم تقديم خيارات مختلفة لمعالجة المخزون القائم، بما في ذلك إنهاء المعاهدات وسحب الموافقة على نظام تسوية المنازعات. ومؤخراً وقعت 23 دولة في الاتحاد الأوروبي في مايو/أيار 2020 على اتفاقية لإنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية بين بلدان الاتحاد الأوروبي بسبب عدم توافق هذه المعايير مع قانون الاتحاد الأوروبي. وهذا التطور الأخير يفتح الباب للمزيد من الإبداع الذي تشد الحاجة إليه في معالجة المخزون الضخم من معاهدات الجيل القديم، وفي المزيد من الإبداع في الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات المقبلة.⁵⁰⁴⁹

⁴⁸ ويرد في جونسون وآخرون بيان موجز لهذا الإطار (2019).

⁴⁹ انظر مثلاً (Porterfield 2014)؛ جونسون وآخرون (2018b)؛ بيرناسكوني-أوستر الودر وبريويين (2020).

⁵⁰ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توقع اتفاقية لإنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية داخل الاتحاد الأوروبي (5 مايو 2020): https://ec.europa.eu/info/files/200505-bilateral-investment-treaties-agreement_en

النقاط الأساسية:

التوفيق بين معاهدات الاستثمار وجدول أعمال عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة، وتقييم الاتفاقات الجديدة والقائمة في ضوء أهداف التنمية المستدامة التي تسعى هذه الاتفاقات إلى تحقيقها. هناك خيارات مختلفة للتعامل مع المخزون الموجود من أوامر ونواهي "القديمة".

9.7 المراجع

- Behn, D. و Daza, ص (2019) "عبء الدفاع في التحكيم الاستثماري الدولي". ورقة عمل مقبلة عن منع السرقة
- بيرناكوني أوسترلودر، ن. وبروين، س. مع براوتش، M. ونيكياما، س. (2020) "إنهاء معاهدة الاستثمار الثنائية"، سلسلة أفضل الممارسات، آذار/مارس، وبيبيج: IISD
- برناسكوني أوسترلودر، ن. دومن، ج.، أبيبي، م.، مان، ه.، زانغ، ج. (2018) تسخير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة: إدراج التزامات المستثمرين وأحكام مساءلة الشركات في اتفاقيات التجارة والاستثمار. لندن: المعهد الدولي للتنمية الاجتماعية
- بونيتشا، ج. (2017) تقييم تأثيرات معاهدات الاستثمار: نظرة عامة على الأدلة، لندن: المعهد الدولي للتنمية المستدامة
- بورجا، م.، إيبارليوكيا فلوريس، ب.، سيتاجيروسكا، م. (2019) "نهري قرارات تصفية الاستثمارات للمؤسسات المتعددة الجنسيات: منظور على مستوى الشركات عبر البلاد"، ورقة عمل حول الاستثمار الدولي 2019/03، باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- CSI – مركز كولومبيا للاستثمار المستدام، معهد البيئة والتنمية الدولي – المعهد الدولي للبيئة والتنمية – المعهد الدولي للتنمية المستدامة – المعهد الدولي للتنمية المستدامة (2019) "حقوق الأطراف الثالثة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: خيارات للإصلاح"، التقديم إلى فريق الأونسيترال العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين، 15 يوليو
- كولمان، ج.، جونسون، ل.، لوبل، ن.، ساش، ل. (2018) "اتفاقيات الاستثمار الدولية لعام 2018: مراجعة للاتجاهات والنهج الجديدة"، في كتاب (L.Sachs، L. Johnson، J. Coleman (eds) السنوي لقانون الاستثمار الدولي وسياسته لعام 2018. نيويورك: الشرطة الخاصة
- غوردون، ك.، بول، ج.، وبشار، م. (2014) "قانون معاهدة الاستثمار، التنمية المستدامة، والسلوك التجاري المسؤول: دراسة استقصائية لتقصي الحقائق"، ورقة عمل بشأن الاستثمار الدولي، 2014/01، باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- جونسون، ل. (2019) أساءات الاستثمار الدولية (IIA) وسلوك المستثمر (MIS)، مدونة سي سي سي سي أي، 14 يناير، <http://ccsi.columbia.edu/2020/01/21/iias-and-investor-mis-conduct>
- جونسون، ل.، غوفين، ب.، وكولمان، ج. (2017) "تسوية النزاع بين المستثمرين والدول: ما الذي نحاول تحقيقه؟ هل تصل إلينا قواعد بيانات سلامة التوزيع؟" مدونة 11، ديسمبر، <http://ccsi.columbia.edu/2017/12/11/investor-state-dispute-what-are-we-trying-to-achieve-does-isds-get-us-there>
- جونسون، ل.، و. ساكس، و.، و. جوفين، و. و. كولمان، و. ج. (2018a) تكاليف وفوائد معاهدات الاستثمار: اعتبارات عملية بالنسبة للدول. نيويورك: سي سي سي سي أي
- جونسون، ل.، ساش، ل.، غوفين، ب.، وكولمان، ج. (2018b) "مسح المسار: سحب الموافقة وإنهاء الخدمة كخطوات تالية لإصلاح قانون الاستثمار الدولي"، ورقة السياسة، أبريل، نيويورك: CCSI
- جونسون، ل.، ساش، ل.، ولوبل، ن. (2019) "مواءمة اتفاقيات الاستثمار الدولية مع أهداف التنمية المستدامة"، مجلة كولومبيا للقانون عبر الوطني 58 (1): 120-58
- كيلسي، ج. (2017) "برد تنظيمي: الدروس المستفادة من قانون التبغ العادي في نيوزيلندا"، مراجعة قانون استخدام التغليف في ولاية كيوزلندا
- Pohl، J. (2018) الفوائد والتكاليف الهيكلية لاتفاقيات الاستثمار الدولية: مراجعة نقدية للجوانب والأدلة التجريبية المتاحة، ورقة عمل حول الاستثمار الدولي 2018/01، باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- بورتيفيلد، م. (2014) آرون بروش وسحب العروض الأحادية الجانب للموافقة على التحكيم بين المستثمرين والدولة، أخبار معاهدة الاستثمار، 11 أغسطس/آب، <https://www.iisd.org/itn/2014/08/11/aron-broches-and-the-withdrawal-of-unilateral-offers-of-consent-to-investor-state-arbitration>

ساكس، و.، و جونسون، و. L. و ميريل، و هـ. (2020)، "الظلم البيئي: كيف تعمل المعاهدات على تقويض حقوق الإنسان المرتبطة بالبيئة"؛ و "لا ريفيو ديس جورابستس دي ساينس بو"؛ في الثامن عشر من يناير/كانون الثاني

تيناها، ك. (2018) "برد تنظيمي في عالم يسوده الاحترار: التهديد الذي تفرضه سياسة المناخ على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة"، القانون عبر الوطني 7(2): 250-229

الأونسيترال – لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (2017) "الإبلاغ عن أعمال الفريق العامل الثالث (إصلاح نظام تسوية المنازعات وفقاً لدولة المستثمر) عن أعمال دورته الرابعة والثلاثين (فينا، 27 نوفمبر – 1 ديسمبر 2017)" الجزء الأول، وثيقة الأمم المتحدة [A/CN.9/930/Rev.1 6]

الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2017) "المرحلة الثانية من إصلاح المعهد الدولي للاستثمار: تحديث المخزون القائم من معاهدات الجيل القديم"، مذكرة عن معهد الاستثمار الدولي 2 يونيو/حزيران

(UNCTAD 2019) "صحيفة وقائع عن قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة في عام 2018"، مذكرة معهد الاستثمار الدولي 2 مايو

فان هارتن، ج. وسكوت، د. (2016) "معاهدات الاستثمار والفحص الداخلي للمقترحات التنظيمية: دراسة حالة من كندا"، مجلة تسوية المنازعات الدولية 7: 116-92